بسم الله الرحمن الرحيم سبحن الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام الى المسجد الأقصا الذي بركنا حوله لنريه من ءايتنا إنه هو السميع البصير ۞ وءاتينا موسى الكتب وجعلنه هدى لبني إسرءيل ألا تتخذوا من دوني وكيلا ۞ ذرية من حملنا مع نوح إنه كان عبدا شكورا ۞ وقضينا الى بني إسرءيل في الكتب لتفسدن في الأرض مرتين ولتعلن علوا كبيرا ۞ فإذا جاء وعد أولهما بعثنا عليكم عبادا لنا أولي بأس شديد فجاسوا خلل الديار وكان وعدا مفعولا ۞ ثم رددنا لكم الكرة عليهم وأمددنكم بأموال وبنين وجعلنكم أكثر نفيرا ۞ إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها فإذا جاء وعد الأخرة ليسوءوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبروا ما علوا تتبيرا ۞ عسى ربكم أن يرحمكم وإن عدتم عدنا وجعلنا جهنم للكفرين حصيرا ۞
صدق الله العظيم

الاسلام و فلسطين

Islam and Palestine

نشرة غير دورية تهتم بشؤون الاسلام والقضية الفلسطينية

العدد الرابع و العشرون — ٢٦ رجب ١٤١٠هـ — ٢١ فبراير (شباط) ١٩٩٠م

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

جنوب افريقيا: دروس الحرب والسلام!

في ظهر الحادي عشر من فبراير (شباط) كانت عيون الملايين في العالم معلقة أمام بوابة سجن «فيكتور فيرستر» قرب مدينة كاب تاون في جنوب افريقيا. وبعد دقائق من الرابعة مساءً مشى نلسون مانديلا خطواته الأولى نحو الحرية. كان رجل الواحد وسبعين عاماً. يطل اطلالته الأولى على العالم وشعبه منذ اكثر من سبعة وعشرين عاماً قضاها في سجون النظام العنصري الحاكم بتهمة ارتكاب «اعمال ارهابية» وقيادة الجناح العسكري «رمح الأمة» لمنظمة المؤتمر القومي الأفريقي، كبرى قوى الاغلبية السوداء السياسية.

أسس المؤتمر القومي الافريقي في ١٩١١، النضال من أجل العدالة والمساواة في جنوب افريقيا، التي تحكمها وتتحكم في ثرواتها اقلية عنصرية اوروبية بيضاء فيما تعيش الاكثرية السوداء من سكانها الأصليين حياة فقر واذلال وكبت تعسفي للحريات. واذ اصبح معروفاً أن معظم حركات التحرر الوطنية ضد الأمبريالية الغربية تبدأ من مواقع راديكالية وتنتهي الى مواقع المساومة والمصالحة مع النظام الغربي الدولي، بما في ذلك الحركة الوطنية الفلسطينية، فأن المؤتمر الافريقي بدأ مسالماً وانتهى راديكالياً مقاتلاً. وكان نلسون مانديلا بالذات هو العنصر الرئيسي في تحول المؤتمر الى الكفاح المسلح في مطلع الستينات.

التحق مانديلا بالمؤتمر الأفريقي في ١٩٤٤ وشارك في نضالات رابطة الشباب وفي العديد من حركات التظاهر والاضرابات ضد الحكومة العنصرية. وبعد ارتكاب النظام لمذبحة شاربفيل في ١٩٦٠ أدار مانديلا ظهره لأساليب النضال السلمي وأسس جناح المؤتمر العسكري «رمح الأمة» الذي قام بشن عدة هجمات ضد مؤسسات النظام العنصري، وكان نواة القوى المقاتلة التي تتبع الآن منظمة المؤتمر الافريقي.

وبعد شهور من الملاحقة القاسية اعتقل مانديلا في ١٩٦٢ بوشاية من أحد عملاء المخابرات المركزية وحكم عليه بالسجن مدى الحياة في ١٩٦٤ برفقة مجموعة من زملائه. وقد قضى حوالي العقدين من سجنه في جزيرة روبن للاشغال الشاقة ثم نقل الى سجن امني في مدينة كاب تاون تحت ضغط رأي عام عالمي لمناصرة قضيته وشعبه.

اصبح مانديلا في الثمانينات اشهر سجين في العالم، وفي محاولة لاخفاء حقائق التاريخ الأوروبي البشع، بدأت حتى دول غرب أوروبا، التي صنعت نموذج جنوب افريقيا العنصري، في التنصل من نظام بريتوريا وفي المطالبة بالافراج عن مانديلا وفي ١٩٨٥ أعلن رئيس جنوب افريقيا السابق ف. بوتا انه سيفرج عن مانديلا ان اعلن شجبه للنضال المسلح، فرد السجين. «دعوا بوتا يظهر اختلافه عن الآخرين. انني لاأستطيع وسوف لن أعطي أي تعهد. ان الاحرار فقط يمكنهم التفاوض». وبعد عام من ذلك التاريخ كان عدد ضحايا انتفاضة جنوب افريقيا التي استمرت لعامين قد وصل الى خمسة آلاف قتيل من أبناء الاغلبية السوداء.

قبل الافراج عنه بشهور كانت حكومة دي كليرك الرئيس الحالي للنظام العنصري قد اصبحت اسيرة لدى سجينها، الذي بدأ في املاء شروط الافراج عنه. أفرجت الحكومة في البداية عن كل افراد المجموعة التي سجنت معه، وخففت من بعض اجراءات الفصل العنصري في البلاد، ولكن جنوب افريقيا ما زالت تحكم وتدار وتستغل من قبل أقلية بيضاء ضد رغبة وحياة وحقوق اغلبيتها السوداء.

وقد توقع كثيرون ان يكون الافراج عن نلسون مانديلا مقدمة لتخلي منظمة المؤتمر الافريقي عن الكفاح المسلح، وبداية لمرحلة «اعتدال» في حياة الزعيم الأسود، ولكن العالم بأجمعه شهد في عصر ذلك اليوم من فبراير (شباط) نلسون مانديلا وهو يدعو لتشديد النضال ضد الحكم العنصري بكل الوسائل بما في ذلك الكفاح المسلح. بل واضاف بعد يومين من الافراج عنه ان على العالم ان يغضب لسقوط آلاف الأبرياء السود على أيدي قوى أمن النظام العنصري قبل ان يغضب لسقوط بعض المدنيين البيض بغير قصد من جراء هجمات مقاتلين المؤتمر القومي الافريقي العادلة.

ان المؤتمر الافريقي -ومانديلا- ستتقدم في مرحلة لاحقة لمفاوضة نظام بريتوريا نحو تفكيك الكيان العنصري. وهذه مسألة اكيدة. ولكن مناضلي جنوب افريقيا سيفاوضون ويدهم على الزناد. وان كان الكفاح المسلح لايجدي في النضال - كما يقول البعض - ضد انظمة الهيمنة بالغة القوة مثل جنوب افريقيا ودولة الكيان الصهيوني، فلماذا يصر الطغاة دائماً على ان تتخلى الشعوب عنه كشرط مسبق؟.

ان درس جنوب افريقيا هو درس بالغ الأهمية في حالة الحرب والسلام «الواحدة»!.

في هذا العدد

الوطن المحتل / حقائق جديدة حول استشهاد المجاهد خالد الشيخ علي والجهاد الاسلامي تشعل القطاع من شماله الى جنوبه

شهد النصف الاول من فبراير (شباط) حالة اشتعال وصدام وتصعيد بارز في نضال شعبنا تحت الاحتلال في منطقة قطاع غزة والعدو الصهيوني. وفي مدينة رفح التي جرت على أرضها أعنف الصدامات مع العدو الصهيوني وقواته، وصل عدد الجرحى أكثر من مائتين، فيما استشهد الشاب أيمن خليل زقوت على رأس الاسبوع الأول من الشهر، وكان شقيق الشهيد طلعت زقوت قد استشهد هو الآخر في ١٢ يونيو (حزيران) ١٩٨٨، وتقضي والدته سرية زقوت (٤٥ سنة) حكماً بالسجن لمدة سنة ونصف منذ ١٠ أغسطس (آب) بتهمة مشاركتها في العمل السري للانتفاضة.

وكان قطاع غزة بدأ يشهد توتراً متصاعداً منذ بداية يناير (كانون الثاني) بعد أن أعلنت مصادر العدو أن المجاهد خالد الشيخ علي. أحد كوادر حركة الجهاد الاسلامي والذي استشهد تحت التعذيب في سجن غزة المركزي في ديسمبر (كانون الأول) بعد عشرة أيام من اعتقاله، كان قائد المجموعة التي نفذت عملية الشيخ عجلين البطولية في منتصف نوفمبر (تشرين الثاني) التي أودت بحياة اثنين من جنود العدو. وقد ذكرت هآرتس اليومية الاسرائيلية في عددها الصادر يوم ١٩٨٩/١٢/٢٨ ما نصه: «أصدر رئيس خدمات الامن العام تعليماته بابعاد محققين من خدمات الامن العام تسببا في مقتل المعتقل الأمني خالد كمال الشيخ علي في فرع خدمات الامن العام في سجن غزة. وقد اعتقل الشيخ علي مع شقيقه يوم ١٩٨٩/١٢/٧ بتهمة علاقتهما مع حركة الجهاد الاسلامي، وفي الحادثة التي قتل في حينه جنديان من الجيش في منطقة الشيخ عجلين. وقد تعرض الشيخ علي للضرب من قبل المحققين اللذين أجريا تحقيقاً معه. وعثر في حينه في منزل الشيخ علي على وسائط قتالية».

وجاء اعتقال المجاهد الشهيد في مطلع حملة واسعة النطاق قامت بها قوات الأمن الاسرائيلية واستمرت لأكثر من أسبوع على كوادر وأنصار حركة الجهاد الاسلامي في الضفة والقطاع وطالت حوالي الثلاثمائة منهم. وذلك بعد أن ركزت قوات الأمن الاسرائيلية تحركها ضد عناصر الحركة عقب انتظام نشاطها السياسي طوال العام الماضي وتنفيذ هجوم الشيخ عجلين الصاعق ضد قوات العدو. وأفادت مصادر الحركة في القطاع أن الشهيد خالد تعرض لتعذيب لا يتصوره بشر وهو صامد صمود الجبال حتى فارقت روحه الى بارئها بعد عشرة ايام متواصلة من التعذيب. وعرف الشهيد البطل بشجاعته البارزة وتصميمه على الشهادة منذ بداية الانتفاضة التي شهد خلالها استشهاد ثلاثة من زملائه وأخوته: مصباح الصوري ورائد شحادة وصلاح العطار.

بعد استشهاده، وانكار سلطات العدو لمسؤوليتها عن قتله اثناء التحقيق، كلفت عائلة الشهيد مؤسسة الحق الفلسطينية بمتابعة الامر، فبادرت الاخيرة الى تكليف د.مايكل بادن مدير الطب الشرعي لدائرة البوليس في مدينة نيو يورك الأميركية بالمشاركة في تشريح الجثة. وقد توصل بادن بالاتفاق مع د.يهوداهس رئيس معهد أبو كبير للطب الشرعي في فلسطين المحتلة الى أن الشهيد خالد قد توفي لأسباب غير عادية منها النزيف الداخلي نتيجة لضرب حاد. وقال الطبيبان أن الغشاء الداخلي الذي يضم اعضاء الجسم قد تعرض للتمزق. وأكد بادن أن هذا الغشاء يصعب تمزقه بدون ضربات قوية وجهت للجسم.

وقد شهد قطاع غزة طوال ايام يناير (كانون الثاني) كتابات على الجدران وبيانات من القوى الاسلامية والوطنية تعزي وتهنىء باستشهاد خالد الشيخ علي وتندد بسلطات الأمن الاسرائيلية. وفي الوقت نفسه كانت العشرات من عناصر الجهاد الاسلامي مازالوا تحت قبضة ضباط التحقيق الاسرائيليين وتحت أسواط تعذيبهم، حتى أن عائلة أحد المعتقلين البواسل لم تستطع التعرف عليه عندما أحضره ضباط أمن العدو لمنزله لبعض الوقت لاكمال حلقات التحقيق معه.

وفي مطلع فبراير (شباط) كانت قواعد حركة الجهاد الاسلامي قد أكملت اعادة ترتيب صفوفها ودعت يوم الجمعة الثاني من الشهر الى اضراب عام يومي السبت التالي والثلاثاء السادس من الشهر احتجاجاً على الاعتقالات الجماعية لعناصر الحركة وعلى الهجرة اليهودية السوفياتية للوطن المحتل. وبعد اضراب السبت الشامل القاطع استجابة للنداء، كما ذكرت اذاعة العدو ذاتها في مساء ذلك اليوم، تصاعدت حمى الصدامات بين قوى شعبنا والعدو المجرم على طول مدن ومخيمات قطاع غزة وفي عدة مناطق من الضفة الغربية. وبعد أن كان شهر يناير (كانون الثاني) أهدأ شهور الانتفاضة كما ظن العدو، اذا بفبراير (شباط) يتحول الى شعلة من نار في وجه الاحتلال. وتتصاعد الانتفاضة.

مصر / هجوم مسلح على باص سياحي اسرائيلي على طريق الاسماعيلية - القاهرة

في اول حادث من نوعه منذ مارس (آذار) ١٩٨٦ هاجمت مجموعة مسلحة سيارة باص سياحية تحمل سواحاً اسرائيليين على الطريق المؤدي

من الأسماعيلية الى القاهرة.

وقد بدأ الحادث في مساء الأحد ٤ فبراير (شباط) عندما اعترضت سيارة من نوع «بيجو» سير الباص ونزل منها أربعة أشخاص - حسب روايات الشهود - اطلقوا رصاصاتهم على اطارات الباص الأمامية وصعدوا اليه بعد فتح الأبواب، وطلبوا من الركاب المصريين والعرب الموجودين داخل الباص النزول خارجه، وابقوا على الركاب الاسرائيليين. ثم ألقوا أربع قنابل يدوية داخل الباص وأمطروا الركاب بوابل من الرصاص ثم غادروا منطقة الهجوم.

بعد ساعات من وقوع الحادث اعلنت في عمان «منظمة الجهاد الاسلامي - بيت المقدس» مسؤوليتها عن الهجوم المسلح في بيان مكتوب بخط اليد سُلّم لوكالة الانباء الفرنسية في العاصمة الاردنية. كما تلقت وكالة انباء غربية في القاهرة مكالمة من متحدث باسم «منظمة الدفاع عن المضطهدين في السجون المصرية» أعلن فيها مسؤلية منظمته عن الهجوم. وبعد ثلاثة أيام كررت منظمة الجهاد - بيت المقدس تبنيها للعملية واكد ذلك فضيلة الشيخ اسعد التميمي في حديث مع صحيفة القوى الدولية الصادرة في لندن.

سقط نتيجة للهجوم ١١ قتيلاً اسرائيلياً وجرح ١٩، فيما بدأت سلطات الأمن المصرية حملتها للبحث عن المجموعة التي نفذت الهجوم. وفي الأيام التالية تركزت جهود سلطات الأمن في دائرة الفلسطينيين المقيمين في مصر أو على منطقة الحدود مع فلسطين المحتلة في مخيم كندا الشهير، حيث تعرضت منازل المخيم لحملات تفتيش عشوائية قام بها رجال مباحث أمن الدولة المصريين. واذ اعلنت القاهرة ضبط السيارة التي استخدمها المهاجمون فانها لم تستطع الكشف عن هوية أفراد المجموعة.

رئيس وزراء العدو اسحق شامير قال في تعليقه على الهجوم انه لا يمكن ان يكون هناك سلام في الشرق الأوسط الا بعد استئصال شأفة الأرهاب. واضاف شامير قوله لراديو العدو أن هذا هو ما قاله للرئيس المصري حسني مبارك عندما اتصل به مبارك معزياً. وقد شجب السيد بسيوني سفير مصر لدى دولة الكيان الصهيوني الهجوم. ولكن شامير رد بقوله «السلطات المصرية مسؤولة عن الأمن في اراضيها حتى اذا كان الهجوم قد شنه غير مصريين».

في الأرض المحتلة ايضاً قال رئيس مركز الدراسات العربية في القدس السيد فيصل الحسيني «انني استنكر هذا العمل واشدد على انه ليس من مصدر فلسطيني». كما استنكر العملية ايضاً كل من رئيس بلدية بيت لحم الياس فريج والخليل مصطفى النتشه ورئيس الهلال الأحمر الفلسطيني حيدر عبد الشافي. فيما رفض د. محمود الزهار المقرب من حركة المقاومة الاسلامية - حماس - ابداء رأيه.

في القاهرة ادان العملية سعيد كمال ممثل «م. ت. ف.» في مصر، وعدد من الوزراء المصريين، فيما اعربت قيادات المعارضة المصرية عن مواقف متفاوتة. المستشار مأمون الهضيبي الناطق بأسم الأخوان المسلمين في مجلس الشعب قال: «أننا لانقر مثل هذه الحوادث بخاصة ان ديننا الاسلامي ينهينا عن مثله، الا اننا في الوقت نفسه لا ننكر الاستفزاز الصهيوني الذي يقتل يومياً الفلسطينيين». وقال د. محمد حلمي مراد الأمين العام لحزب العمل ان الحادث يرجع الى «القهر والا ثم والظلم الذي يواجه الشعب الفلسطيني، ولكن فؤاد مرسي من حزب التجمع وأحمد الصباحي من الأمة ادانا العملية بشكل واضح وبدون تحفظات.

في دمشق رحب بالعملية كل من الجبهة الشعبية - جورج حبش و«حركة فتح - الانتفاضة» و«الجبهة الشعبية القيادة العامة». وفي المقابل اكدت «الجبهة الشعبية الديمقراطية» انها «تعارض من حيث المبدأ قتل المدنيين أينما كانوا ومهما كانت جنسياتهم».

وفي الارض المحتلة أيضاً، وخاصة في مدينة رفح الفلسطينية المحاذية للحدود مع مصر، ومع توارد الانباء حول وقوع اعتقالات في صفوف الفلسطينيين المقيمين في مصر وتعرض سائق الباص الذي هو من أصل فلسطيني للتعذيب، اندلعت مظاهرات حاشدة تحمل لافتات تحيي السائق المعتقل وتندد بالعدو وارهابه وبقمع الفلسطينيين على الجانب المصري.

ويعد هجوم الاسماعيلية هو الخامس في سلسلة استهدفت الاسرائيليين في مصر منذ ١٩٨٤ وشملت: جرح رافي كادار المبعوث الدبلوماسي الاسرائيلي في القاهرة في ١٩٨٤/٦/٥، وقتل ألبرت اتراكي الملحق الاداري في السفارة الاسرائيلية في القاهرة واصابة زوجته وموظفة أخرى في هجوم على سيارة كان يقودها القتيل. وفي ١٩٨٥/٨/٢٠ أطلق المجند سليمان خاطر النار صائحاً الله اكبر على عدد من السياح الاسرائيليين وقتل سبعة منهم على ساحل البحر الأحمر في سيناء. وقد قتل سليمان خاطر نفسه في زنزانته بعد ذلك. كما اطلق النار على الجناح الاسرائيلي في معرض القاهرة الدولي للكتاب في ١٩٨٦/٣/١٩ فسقطت آيتي تال أور زوجة أحد موظفي السفارة الاسرائيلية في القاهرة قتيلة وأصيب ثلاثة اسرائيليين آخرين بجروح.

عمان/قلق واسع النطاق يسود الأوساط الاردنية بشأن الهجرة اليهودية السوفياتية الى فلسطين المحتلة

في السادس من فبراير (شباط) نشرت صحيفة الوطن الكويتية حديثاً أجرته مع الملك حسين كان أبرزما فيه علامات القلق العميق

والخوف من المستقبل بعد أن بدأت أفواج الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي في الوصول الى فلسطين المحتلة. قال الملك بان «اسرائيل لا تنوي التخلي عن شبر واحد من الاراضي العربية التي أحتلتها عام ١٩٦٧ وأنها ماضية في تنفيذ مخطط الوطن البديل للفلسطينين على حساب المملكة الاردنية من خلال توطين مئات الآلاف من اليهود السوفيات ودفع الفلسطينيين في الاراضي المحتلة الى الهجرة نحو الاردن».

ووصف الملك الوضع بأنه «في منتهى الخطورة». وقال «ان اسرائيل رفضت السماح لـ ٤٦ ألف فلسطيني بالعودة الى الضفة الغربية بعد زيارتهم للاردن، إضافة الى ممارستها أساليب الضغط الاقتصادي والمعنوي ضد المواطنين الفلسطينيين لدفعهم الى الهجرة نحو الأردن». وفي نفس اليوم سلم وفد يمثل الفاعليات الشعبية والثقافية والسياسية مذكرة الى السفارة السوفياتية في عمان وقعها ٩٧ شخصاً ناشدوا فيها موسكو «العمل السريع لوقف الهجرة الجماعية الى فلسطين المحتلة». وقالت المذكرة التي وقعها نواب وصحافيون ونقابيون ان استمرار الهجرة اليهودية السوفياتية «يعني اخلالاً خطيراً بموازين القوى لمصلحة العدو الصهيوني، ومساعدة للقوى اليمينية المتطرفة في الكيان الصهيوني وتغليب عقيدتها التلمودية التي تعتمد القوة والارهاب على مستوى الدولة». واضافت «في الوقت الذي مازالت الأموال والاسلحة الأميركية تنهال لتضخيم آلة الحرب الصهيونية في مواجهة الانتفاضة من أجل الحرية والاستقلال، نفجع بتدفق المهاجرين الذين يتمتعون بالجنسية السوفياتية الى أرض فلسطين العربية، على شكل موجات بشرية ستسفر عن اقتلاع مئات الآلاف من الفلسطينيين العرب من أرض آبائهم وأجدادهم في موجات تهجير قسرية لا نستبعد أن يكون جسرها عدوان اسرائيلي جديد على الاراضي العربية الاردنية والسورية واللبنانية».

وكان السيد محمد العدوان مدير دائرة المتابعة والتفتيش التابعة لوزارة الداخلية الاردنية قد أعلن في ١٢ يناير (كانون الثاني) أن ٢٦٩٨٣٥ شخصاً عبروا العام الماضي (١٩٨٩) من الضفة الغربية وقطاع غزة الى الاردن وعاد منهم ٢٦٢٨٩٤ شخصاً. أي أن سبعة آلاف شخص قد تخلفوا عن العودة. وأضاف بأن عدد الذين وصلوا عمان وتخلفوا عن العودة الى اراضيهم من المناطق المحتلة خلال المدة بين منتصف ١٩٨٣ ونهاية عام ١٩٨٩ بلغ ٤٥٥٩٤ مواطناً. وذكر أن عدد المتخلفين عن العودة في العام الماضي هو ضعف عددهم في ١٩٨٨. وقال العدوان أن الانتفاضة عامل رئيسي وراء ارتفاع عدد السكان الذين يغادرون الضفة والقطاع ذلك «أن العديد منهم يترك بسبب عدم امكانية وجود عمل له».

وكانعكاس لحالة القلق الواسعة في الاردن تجاه هذه المسألة دعا كاتب ومعلق سياسي أردني بارز هو طارق مصاروة في صحيفة الرأي الاردنية الى اغلاق الجسور على نهر الاردن الواصلة بين الضفة الشرقية والضفة الغربية لايقاف تدفق المغادرين الى الأردن. وذلك بدون أن ينظر مصاروة الى الآثار المدمرة التي قد يتركها هذا القرار على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المناطق المحتلة.

وقد ردت مجلة البيادر السياسي التي تنشر في القدس المحتلة في عددها الصادر يوم ٣ فبراير (شباط) على الدعوة لإغلاق الجسور بين الضفتين، مؤكدة الضرورة الحيوية لابقائها مفتوحة. كما أشارت الى أن جسور نهر الأردن ليست هي الطريق الوحيد للهجرة وان اغلاقها لن يؤدي بالضرورة الى حل المشكلة. وأقترحت المجلة عدة طرق ووسائل باتجاه ايقاف حركة الهجرة الفلسطينية من الضفة والقطاع شملت:

١ ـ توفير اماكن عمل للمواطنين الفلسطينيين العاطلين عن العمل في الاراضي المحتلة وخاصة الأكاديميين منهم.

٢ ـ تقديم مساعدات اقتصادية عاجلة للمواطنين في الاراضي المحتلة بشكل واسع وذلك من خلال اجراء مسوحات اجتماعية.

٣ ـ اقامة مشاريع اسكان في مناطق واسعة لحل مشكلة الازدحام السكاني وغلاء أجور الشقق السكنية.

٤ ـ رصد عدد المواطنين المغادرين للاراضي المحتلة من خلال نقط العبور المختلفة ومتابعتهم.

٥ ـ بث التوعية الوطنية الضرورية بين سكان الاراضي المحتلة من خلال وسائل الاعلام العربية المختلفة.

على أن المسألة الهامة التي أثارها القلق السائد في الاردن والجدل المصاحب له حول مسألة الهجرة اليهودية لفلسطين المحتلة وطرد الفلسطينيين منها، هي مسألة القرار الاردني الرسمي بقطع الروابط بين الضفتين. فرغم أن الاردن سار مسافة طويلة في هذا الاتجاه حتى وصل الى مرحلة الانتخابات البرلمانية التي أرادها تكريساً لشخصية الاردن بلا فلسطين، رغم كل ذلك فما زالت روابط التاريخ والجغرافيا والدم تطارد الاردن في كل لحظة وتقض مضاجعه وتؤكد أن مصير الاردن ـ ان لم يكن مصير المنطقة ككل ـ هو من مصير فلسطين.

واشنطن/حقائق وأرقام الموقف الأميركي من مسألة الهجرة اليهودية السوفياتية إلى فلسطين المحتلة

منذ صرح رئيس وزراء العدو الصهيوني إسحاق شامير بأن «اسرائيل الكبرى ضرورة لاستيعاب المهاجرين اليهود السوفيات»، في

اشارة واضحة الى عزمه بأن لا يتخلى عن الضفة والقطاع، والعواصم والحكومات العربية تجري يميناً وشمالاً في البحث عن مخرج لتحدي شامير المباشر، فيما هي تدرك جميعاً عجزها عن الانجاز.

وفي واشنطن بدت الادارة الأميركية في غاية الحرج والارتباك أمام تصريحات رئيس الوزراء الاسرائيلي. فمن ناحية تحرص الحكومة الأميركية على ترويج صورة الوسيط في «النزاع العربي - الاسرائيلي»، ليمكنها إدامة دورها الاساسي في المنطقة العربية وقلب العالم الاسلامي.

وفي خطوة محسوبة لمد يد المساعدة للنظام العربي الرسمي أعلنت وزارة الخارجية الأميركية في بيان لها حول الموضوع أن الحكومة الأميركية ستمنع استخدام أموال المساعدات التي تقدمها لدولة العدو في توطين اليهود السوفيات في الضفة والقطاع. وقال الناطق باسم الخارجية الأميركية أن «وضع مزيد من المستوطنين في المناطق المحتلة هو عقبة في وجه السلام». ولا شيء بالطبع عن الحق والعدل. ثم أضاف مشيراً الى أن ادارته تعي القلق العربي حول امكانية توطين اليهود السوفيات في المناطق المحتلة (أي الضفة والقطاع). وأكد على أن المساعدات الأميركية لدولة العدو هي «بشكل واضح محددة بالاستخدام داخل الخط الاخضر... والمسؤولون الاسرائيليون يعرفون هذا».

وفيما اعتبرت الأوساط العربية أن التصريحات الأميركية مطمئنة، لم يحاول أحد من المسؤولين العرب أن ينظر الى الحقائق والارقام الأميركية الخاصة بتوجهات إدارة بوش نحو دولة العدو والحق الفلسطيني ومسألة الهجرة ذاتها.

فقبل نهاية العام بقليل، وبالتحديد في ١٧ ديسمبر (كانون أول) نشرت منظمة «ايباك» التي تعتبر أكبر لوبي يهودي في الولايات المتحدة، أن الكونغرس الأميركي صادق على زيادة حجم المساعدات الأميركية لدولة العدو بمقدار ٦٦٦،١ مليون دولار تضاف الى الثلاثة بلايين دولار السنوية المعتادة. وتشمل هذه الزيادة مشاريع بقيمة ١٠٠ مليون دولار للمخزون الاحتياطي العسكري الأميركي في فلسطين المحتلة و ١٨٣،٥ مليون دولار لبناء محطة لاذاعة «صوت أميركا» في وادي عربة.

وفي حين توزع المبالغ الباقية على أوجه تطوير وشراء معدات عسكرية حديثة ومشاريع علمية وزراعية وتكنولوجية وبناء مدارس ومستشفيات، فان ٢٥ مليون دولار خصصت لاستيعاب المهاجرين اليهود السوفيات وذكر تقرير «ايباك» وهو الأول من نوعه في هذا المجال انه خلال التصويت على اقرار المساعدات الخارجية صوت في مجلس النواب الأميركي ٣١٤ عضواً مقابل ١٠١ لصالح المساعدات فيما كانت الاصوات في العام الماضي ٢٨٦ مقابل ١٢٢. وفي مجلس الشيوخ كانت النتيجة ٨٩ صوتاً مقابل ١١، مقارنة بالعام الماضي الذي شهد توزيعاً للاصوات باتجاه ٧٦ مع أمام ١٥ ضد. وهي أرقام توضح بجلاء حقيقة المتغيرات في موقف الكونغرس لصالح دولة العدو بعد عامين من الانتفاضة.

ولا ينتهي الامر عند هذا الحد ففي ٦ فبراير (شباط) استقبل الرئيس الأميركي جورج بوش وفداً يمثل المنظمات اليهودية الأميركية وصرح رئيس المؤتمر الوطني للمنظمات اليهودية سيمور رايك بعد نهاية اللقاء أن الوفد اليهودي بحث مع الرئيس الأميركي في مسألة ارتفاع حدة «المعاداة للسامية في الاتحاد السوفياتي». وطالبوه باثارة الموضوع مع غورباتشوف، كما طالبوه بتقديم المساعدة «لاسرائيل» في جهودها لتوطين المهاجرين.

وأضاف رايك أن الرئيس بوش تفهم توضيحات اسحاق شامير بأن الدولة العبرية لن تحاول توطين اليهود السوفيات في الاراضي العربية المحتلة، لكنها ليست مستعدة لسن قانون يمنعهم من الاستيطان فيها.

وقال رايك أنه ذكر بأنه «يجب أن يسمح لليهود بالعيش اينما أرادوا».

وقال أن بوش ذكر بأن هذه المسألة - من سوء التفاهم بين واشنطن وتل أبيب - أقفلت «وأصبحت وراءنا». كما طلب الوفد من الرئيس الأميركي تدخله لفتح خط طيران مباشر بين الاتحاد السوفياتي ودولة العدو لتسريع عمليات انتقال المهاجرين. كما شمل البحث موضوع اليهود الاثيوبيين حيث وجه الوفد الشكر لبوش على دوره عندما كان نائباً للرئيس، في مساعدتهم (أي الفلاشا) على المجيء الى «اسرائيل».

وأكد الوفد أن الفلاشا لا يزالون في حاجة للمساعدة لجمعهم مع عائلاتهم التي لا تزال في أثيوبيا.

وفي حين أصبح واضحاً أن أهم دوافع أديس ابابا في اعادة علاقاتها الدبلوماسية مع دولة العدو، كان تحسين خطوطها مع البيت الابيض، فقد ذكرت تقارير غربية من موسكو أن وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر طالب الكرملين بفتح خط طيران مباشر مع تل أبيب وذلك أثناء زيارته الاتحاد السوفياتي التي بدأت يوم ٨ فبراير (شباط).

الكيان الصهيوني وأوروبا الشرقية

لم يعد هناك جديد في ان دول أوروبا الشرقية تشهد متغيرات هامة في طبيعة نظامها السياسي وأسسه الايديولوجية وفي تركيبها الاقتصادي وفي طبقتها الحاكمة وفي مجمل علاقاتها الخارجية.

ولم يعد هناك جديد في أن دول أوروبا الشرقية التي اعتبرت لفترة طويلة من الزمن في دائرة أنصار منظمة التحرير الفلسطينية قد بدأت، وفي مرحلة حرجة من تاريخ المنظمة وفلسطين السياسي، في بناء جسورها السياسية مع دولة العدو الصهيوني، مما ينذر بتغيير في مواقفها من «م.ت.ف» والقضية الفلسطينية.

تكاد تكون معظم دول أوروبا الشرقية قد اعادت علاقاتها مع دولة العدو، ومن لم يطبع هذه العلاقة ففي طريقه الى التطبيع. وقد شهدت موسكو التي أوصلت علاقاتها مع دول العدو الى المرتبة القنصلية، شهدت مؤتمراً يهودياً عالمياً في ١٨ ديسمبر (كانون الأول) الماضي استضاف رئيس الوكالة اليهودية سيمحا دينيتس، وكان مؤشراً على اطلاق العنان لتشكيل الجمعيات والمؤسسات اليهودية في الاتحاد السوفياتي. وذلك في الوقت التي فتحت فيه أبواب موسكو على مصراعيها للهجرة اليهودية السوفياتية الى فلسطين المحتلة.

الزعيم الجديد للحزب الشيوعي الالماني الشرقي، ورئيس الوزراء الروماني الجديد إضافة الى اثنين آخرين في قيادة جبهة الخلاص الوطني، ورئيس مجلس السوفيات الأعلى، جميعهم من أصول يهودية. ويبدو وكأن موجات الهجرة اليهودية من وسط وشرق أوروبا طوال الأربعين عاماً الماضية لم تؤثر على حيوية الجاليات اليهودية في تلك المنطقة من أوروبا.

ولاشك في أن هذه التحولات في دول أوروبا الشرقية ستعطي دولة العدو دفعاً معنوياً هائلا، بعد أن سددت الانتفاضة الباسلة لوضع العدو الدولي ولتماسك كيانه الداخلي ضربات حاسمة.

وما يثير الحزن والغضب معاً، أن «م.ت.ف» أقامت علاقاتها طوال العقدين الماضيين مع دول أوروبا الشرقية على جسرين لا ثالث لهما: قيادات الاحزاب الشيوعية وأجهزة الأمن. وأهملت بشكل فادح محاولة الاتصال بالقواعد الشعبية. وفيما تتعرض قيادات الاحزاب وأجهزة الأمن الشيوعية لغضب شعبي عارم في مختلف انحاء أوروبا الشرقية، بدا الرأي العام مضطرباً وغير قادر على تشكيل وجهة نظر عادلة من القضية الفلسطينية. كما أن الملاحظ أن أجهزة «م.ت.ف» وسفاراتها التي تعودت على دبلوماسية الغرف المغلقة السهلة، غير قادرة على إستيعاب المتغيرات المتلاحقة والنزول الى ساحة العمل والصراع السياسي الجاد، للدفاع عن الحق والعدل وسط شعوب عانت هي ذاتها من فقدانها لزمن طويل.

ولكن معركة أوروبا الشرقية لن تكون سهلة على الاطلاق. ذلك أن تاريخ اليهود الحديث يرتبط ارتباطاً وثيقاً بهذا الجزء من أوروبا وبالتحولات التي شهدها في القرنين الأخيرين، بما في ذلك مرحلة الحكم الشيوعي. وكما أن خطوط الوجود اليهودي تفاوتت بين مرحلة وأخرى، فانها تفاوتت بين بلد وآخر. ورغم الانفراجة السياسية الرسمية بين انظمة أوروبا الشرقية الجديدة ودولة الكيان الصهيوني، فهناك بؤر دينية وقومية شعبية، تعكس عداءاً تاريخياً لليهود. وسيكون مهماً استجلاء جوانب الصورة المختلفة بكل تفاصيلها الدقيقة قبل أن يحدد الفلسطينيون والعرب والمسلمون اتجاه عملهم واتجاه سياساتهم تجاه المنطقة.

تناقضات التاريخ:

في محاولة لتطوير عرى التاريخ بين الكيان العبري ودول أوروبا الشرقية، نشرت صحيفة الجيروزاليم بوست الاسرائيلية في عددها الاسبوعي الدولي الصادر يوم ٣١ ديسمبر (كانون الأول) الماضي مقالين يعبران عن وجهتي نظر، سياسية وتاريخية، تجاه المسألة.

لاحظ أن. ي شابيرو في مقاله أن أزمة الشرعية التي يواجهها الكيان الصهيوني منذ تولي الليكود للسلطة في ١٩٧٧ هي مرحلة تواجه كل تحول ايديولوجي سياسي في كيانات الدول الحديثة، وستمر بها الدول الجديدة في أوروبا الشرقية في مرحلة لاحقة. ويحاول شابيرو بذلك أن يستدعي سياقاً سياسياً مشتركاً بين حالة دولة العدو وحالة دول أوروبا الشرقية الجديدة دافعاً نحو مزيد من الحذر تجاه المستقبل ومستشرفاً وضعاً من الانشقاق القبائلي الداخلي على أسس دينية أو عرقية، تماماً كما هو الوضع داخل الكيان الصهيوني اليوم.

ولكن ما لاحظه هذا المقال لم يلاحظه المقال الآخر الذي كتبه شلومو أفنيري، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية والمتخصص في الدراسات الصهيونية الحديثة.

يتمحور مقال أفنيري حول مايلي:

١ ـ أن الحركة الصهيونية نشأت وتطورت في القرنين التاسع عشر

والعشرين في أوروبا الشرقية، وتغذت من القوى الثقافية والسياسية والاجتماعية داخل المنطقة.

٢ ـ ان حركة احياء العبرية والأدب العبري الحديث في القرن الماضي لا يمكن أن تفهم بعيداً عن سياق الرمانتيكية الألمانية والروسية والبولندية. بل أن ذات عملية الاحياء اللغوي توازت مع نهوض اللغات الأوروبية الشرقية.

٣ ـ أن هناك تشابهاً ـ ان لم يكن توازتطابقي ـ بين ارتباط الصهيونية باليهودية وارتباط القومية الروسية بالكنيسة الأرثوذكسية أو البولندية بالكاثوليكية أو التشيكية بحركة الاصلاح الديني التي قادها جون هس.

٤ ـ ان التعقيد الديني والسياسي الاسرائيلي لا يمكن أن يفهم بعيداً عن التعقيد العرقي والسياسي لأوروبا الشرقية.

ويخلص المقال الى أن سقوط الشيوعية يعني فتح الباب لان تندفع «اسرائيل» نحو بيتها القديم لتجدد ارتباطها التاريخي بالمنطقة. بل ويؤكد أفينري أن تواصل الكيان العبري الثقافي لا يمكن أن يكون مع أوروبا وأميركا الأنغلوساكسونية التي يصعب فهم «اسرائيل» وتعقيداتها من خلال منظورها الثقافي والسياسي، ويصف علاقة الكيان الصهيوني بها بأنها علاقة سوق لا أكثر.

ولا شك أن مقالة أفينري تتجه نحو اقامة منظومة نظرية كاملة لانفتاح دولة العدو مع دول ومجتمعات وسط وشرق اوروبا، وهي تعكس بالتأكيد وجهات نظر قطاع كبير في المؤسسة الاسرائيلية التي تنظر الى تطورات العلاقة مع أوروبا الشرقية من خلال مفهوم الانتصار النهائي للفكرة الصهيونية ولايديولوجية قيام «اسرائيل» كوطن أخير وجامع لليهودية العالمية.

واذا وضعنا في الاعتبار أن نصف المهاجرين اليهود الى فلسطين المحتلة بين ١٩١٩ و١٩٨٩ جاءوا من الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية (حوالي مليون ومائتي ألف يهودي)، وأن أبرز شخصيات المؤسسة الاسرائيلية هم من أصول أوروبية شرقية (ليتوانية وبولندية وروماينة..الخ)، فان مقالة أفينري يمكن وضعها في سياقها الصحيح. على أن مثل هذه الرؤية لعلاقة دولة العدو بوسط وشرق أوروبا (التاريخ ـ التماثل ـ التواصل) تكاد تغفل مسألة هامة.

أن هذا التاريخ الطويل الذي أطلق هذا التوازي ـ التماثل بين سياق تطور الصهيونية وتطور أوروبا الشرقية الحديثة، قد حمل هذا التوازي ـ التماثل على أرضية من الوحدة والتواصل. كانت المسيحية بكنائسها المختلفة (قبل حركة الاصلاح الديني التي لم تؤثر إلا في تشيكوسلوفاكيا وجزء من ألمانيا وهنغاريا) هي القاطرة التي حملت على الدوام ولقرون عدة، حالة عداء وتنافر حادة ودموية بين مجتمعات أوروبا الشرقية الأرثوذكسية ـ الكاثوليكية واليهود. وكانت أبشع مراكز العزل اليهودية (الغيتو) هي التي شهدتها مناطق وسط وشرق أوروبا. وبعد أن اطلقت الثورة الفرنسية ثم الحروب النابليونية عقال الصراع من أجل الدول القومية في مختلف أنحاء أوروبا، وبدأت قبائل وسط وشرق أوروبا تحركها ـ الدموي هو الآخر ـ نحو الدولة الحديثة، لم تقهر القوميات بعضها البعض فقط، بل اقترن ذلك بمرحلة قهر جديدة للأقليات اليهودية.

كان اليهود هدفاً للمنتصرين وهدفاً للمهزومين معاً من القبائل ـ القوميات ـ المتصارعة. كان القرن التاسع عشر هو قرن احياء العبرية وتكون الحركة الصهيونية في وسط وشرق أوروبا، ولكن ذلك الاحياء والتشكل لم يأت من خلال تفاعل حضاري بل جاء على خلفية من الصراع والدم وربما في أحد وجوهها، كانت الحركة الصهيونية محاولة هروب من المذبحة وليست خياراً حراً!.

لهذا السبب تكاثر عدد اليهود.. وبنسب تجاوزت نسبتهم في عدد السكان ـ داخل الحركات الاشتراكية، التي كانت تسعى لتغيير النظام القائم. بل أن القيادة الشيوعية الأولى للاتحاد السوفياتي ضمت العديد من اليهود، بما في ذلك تروتسكي. وحتى الحرب الثانية تقريباً، استعان ستالين بالنخب اليهودية في مختلف مستويات قيادة المجتمع السوفياتي. وموقف موسكو من قيام دولة العدو الصهيوني في فلسطين، الايجابي والداعم، لا يحتاج لتذكير. ذلك انه فيما كانت الحركة الصهيونية احدى مشاريع الانقاذ لليهود من المذبحة، فان الحركة الاشتراكية كانت هي المشروع الآخر.

فإن كانت الكنيسة والدولة القومية هي أداة وأرض المذبحة والعزل الايديولوجية، فإن «الوطن القومي» من جهة، أو تدمير الكنيسة وحل القوميات الأوروبية من جهة أخرى هي المخرج من المذبحة والغيتو.

ولكن مصالح المنظومة الاشتراكية والدولة العبرية الصهيونية سرعان ما أصطدمت، عندما أصبحت المنطقة العربية مجالاً أكثر حيوية لدولة المعسكر السوفياتي، في الوقت الذي توجهت فيه دولة العدو للولايات المتحدة كمصدر رئيس للدعم والتحالف. وانعكس ذلك بحدة على الموقف السوفياتي طوال مرحلة تصاعد الحرب الباردة في نهاية الخمسينات والستينات.

ورغم ذلك فان الدول الأشتراكية لم تقاطع كلها دولة العدو في اعقاب حرب ١٩٦٧. وظل لتل أبيب موقع في غاية الاتساع داخل رومانيا ذاتها وفي أكثر مراحل حكم تشاوشيسكو إظلاماً التي استمرت

لاربعة وعشرين عاما، اذ تمتع اليهود في رومانيا بأكبر قدر من الاستقلال الذاتي بين كل المذاهب الدينية في البلاد، فقد سمح لهم بإنشاء مدارس خاصة بهم واحتفلوا بأعيادهم الدينية وكانت لهم صحيفتهم الخاصة ومطاعمهم، كما كانت لهم الحرية في السفر خاصة لفلسطين المحتلة. ولعل أحد دوافع تشاوشيسكو في تلك السياسة هي المكاسب التجارية التي تمتعت بها دولة من «وضع الدولة الأولى بالرعاية» مع الولايات المتحدة الأميركية بفضل مساعدات اللوبي اليهودي الصهيوني في أميركا للدكتاتور الروماني.

على ان الوجود اليهودي البشري - بأعداد متفاوتة - داخل دول أوروبا الشرقية، سمح للعناصر اليهودية، والمثقفين منهم بشكل خاص أن يلعبوا دوراً وأن يثبتوا وجوداً داخل قوى وتجمعات المعارضة للانظمة الشيوعية. وبعد أن كان اليهود في مطلع القرن في صف الحركة الشيوعية والاشتراكية ضد الانظمة القومية ذات الطابع الديني، أصبحوا ضد حلفاء الأمس بعد أن دارت عجلة الحرب الباردة وأصطدمت مصالح الدولة العبرية في فلسطين المحتلة بمصالح الاتحاد السوفياتي. أن وجود عناصر يهودية في قيادات قوى المعارضة الديمقراطية داخل أوروبا الشرقية، ووصول هذه العناصر الى مقعد الحكم والسلطة في العام الأخير، لا علاقة له «بمؤامرة يهودية» لا يمكن النفاذ إليها كما يحلو لبعض العرب والمسلمين أن يقولوا. ولكنه أمر سياسي تاريخي نابع من الخيارات التي حددتها قيادة الحركة الصهيونية لمشروعها منذ نهاية الحرب الأولى والتي التزمتها دولة العدو منذ تأسيسها. فالمشروع الصهيوني الذي ولد وترعرع في مجتمعات أوروبا الشرقية ما كان له أن يؤسس دولة بعيداً عن المشروع الاستعماري لأوروبا الغربية وعن القيادة البروتستانتية الانغلوساكسونية له في بريطانيا والولايات المتحدة. وهذا ما جعل المشروع الصهيوني يتوجه نحو تحالف لا فكاك له مع لندن وواشنطن على التوالي في الفترة مابين الحربين ثم بعد قيام دولة الكيان الصهيوني.

وهذا التحالف بالذات هو الذي العناصر اليهودية النشطة تنحاز أيضاً لقوى المعارضة للانظمة الشيوعية في ربع القرن الأخير. ولو كان في الأمر «مؤامرة مصمتة» لكان من الصعب تفسير الانفتاح اليهودي الصهيوني على نظام تشاوشيسكو، وهو الانفتاح الذي جاء بفعل رغبة الدكتاتور الروماني في دعم جسوره مع الغرب الأوروبي والولايات المتحدة.

ما العمل؟!

كادت سلسلة الانهيارات والتغيرات داخل أنظمة أوروبا الشرقية أن تصيب العقل الفلسطيني السياسي بالشلل، وهو المهموم أولاً بالدعم العالمي للقضية الفلسطينية. وبدرجة أقل هماً وقلقاً، يقف صانعو القرار العربي في حالة من العجز عن التقدير والفعل. خاصة وقد بدأ مسؤلو دولة العدو في التوافد الواحد بعد الآخر لموسكو وبودابست وبراغ ووارسو.

ولو كان الوضع العربي والاسلامي أفضل حالاً مما هو عليه الآن لكان ربما من السهل الاجابة على سؤال «ما العمل» الصعب.

فالنظام العربي والاسلامي القمعي الفئوي لا يمكن أن يتقدم كمحاور لقوى تطرح ذاتها في صف الحرية والكرامة الانسانية وضد القمع، مهما كان تقديرنا الخاص لها.

ولكن هناك منفذاً للعمل على أية حال!

فعلى المستوى الاقتصادي لا تستطيع دولة العدو أن تقدم لدول أوروبا الشرقية أي عون اقتصادي حقيقي، كما ان وهم قدرتها على فتح ابواب الولايات المتحدة الاميركية للانظمة الجديدة سرعان ما سيتبدد. فالحكومة الأميركية - كما حدث في حالة بولندا - ليست على استعداد للعب دور الجمعية الخيرية العالمية في هذه المرحلة، حتى لو كان في ذلك مكاسب سياسية كبرى، ذلك أن تقدير الادارة الأميركية للتحولات في شرق أوروبا انها لو كانت تحولات أصيلة فلا مجال لانظمتها بالعودة الى الوراء سواء تدفقت المساعدات الغربية أم لا.

كما أن الوضع الاقتصادي الأميركي لا يحتمل مزيداً من الضغوط، وما لم تتقدم اليابان وألمانيا الغربية - المتكفلة بالمانيا الشرقية - لتقديم المساعدات السخية فلن يفعل الأميركان ذلك. من ناحية اخرى بدأت موسكو في الانسحاب الفعلي من ساحة العون الاقتصادي، وهي التي تشكو تدهوراً كبيراً في وضعها الاقتصادي وفي قدرتها على اشباع حاجات شعوب الاتحاد السوفياتي. وتمثل أول انسحاب سوفياتي في مجال النفط.

ان العقد القادم سيعيد الاعتبار للنفط كسلعة استراتيجية عالمية قادرة على التأثير على السياسة، وسيعاد الاعتبار بالتالي للنفط العربي الذي ستسعى دول أوروبا الشرقية للحصول عليه وللحفاظ على علاقات دافئة مع الدول العربية المنتجة له. وسيكون هناك مجال كبير وواسع، ان توفرت الرؤية السياسية لأن يؤثر النفط العربي على سياسات مستورديه، خاصة خارج دائرة الدولتين الكبريين.

ومن ناحية اخرى ترتبط عدة دول شرقية اخرى بالسوق العربية بروابط عدة. اذ تصدر رومانيا وبلغاريا اللحوم لاكثر من خمس دول عربية، كما يستورد العرب منتجات زراعية وصناعية اخرى من أوروبا

الشرقية، بل أن بعض الدول العربية النفطية تحافظ على استثمارات مالية ذات قيمة، ومنذ عدة سنوات في بعض دول أوروبا الشرقية.

على أن المسألة الأكثر أهمية والتي تحتاج تأملاً ودراسة من القوى الاسلامية بشكل خاص هي مسألة بروز القوى اليمينية الدينية والقومية في مجتمعات دول وسط وشرق أوروبا الجديدة. ولعل أبرز امثلة على هذه المنظمات هي التجمع الروسي القومي باميا والقوى البولندية الكاثولكيكية المناصرة للراهبات الكرمليات المقيمات في الدير المتنازع عليه قرب أوشفيتز. وذلك اضافة لحركة ألمانية قومية جديدة تنشط الآن داعية لوحدة المانيا.

ان المعروف أن العقل العربي والاسلامي تعرض منذ عدة عقود، كما معظم انحاء العالم الأخرى، لسطوة الاعلام الغربي الذي اعطى صوراً مشوهة عن قوى اليمين الأوروبية الجديدة وربطها جميعاً بالتوجهات النازية الهتلرية. ولاشك أن هناك قوى يمينية عرقية، بمعنى أنها تميز ضد كل ماهو أبيض، أوقوقازي. وهذه في معظمها تيارات صغيرة وهامشية.

ولكن الصحيح أيضاً أن معظم اتجاهات اليمين الأوروبي الجديدة، هي اتجاهات ذات هموم قومية دينية بحتة. وهي اتجاهات ذات حس أخلاقي عالٍ، وتقف ضد التحلل المصاحب لنمط الحياة الغربية الحديثة، وبعضها قد طورمفاهيم عالمية مع حق الشعوب والحضارات غير الغربية في اختيار نموذجها الخاص (حق تقرير المصير الثقافي).

ان معظم هذه الاتجاهات تتمتع بحساسية خاصة ضد النفوذ اليهودي الصهيوني في وسائل الاعلام الغربية، وضد امبراطورياتهم الاقتصادية الدولية، وفي أوروبا الشرقية بشكل خاص ستكون هناك حركة تعيد تدوير ملفات التاريخ الحديث سواء ما تعلق منها بدور الكنيسة أوما تعلق منها بالمسألة القومية.

وقد آن للمسلمين أن يبحثوا في أولويات تحالفاتهم العالمية، داخل وخارج الحوض العربي والاسلامي.

لبنان: من شرقية واحدة الى شرقيتين شمالية وجنوبية

حرب الشرقية ضد الشرقية ليست الاولى التي تقع بين الموارنة، فقد سبق ان اندلع القتال بين «أخوة السلاح» مراراً خلال فترة الحروب اللبنانية الممتدة منذ نيسان (أبريل) ١٩٧٥. الا ان حرب الجيش بقيادة ميشال عون ضد «القوات اللبنانية» بقيادة سمير جعجع تختلف في سياقها السياسي والاقليمي والدولي عن حروب الموارنة ضد الموارنة التي تكررت في اكثر من مكان وعلى اكثر من صعيد. الحروب السابقة بين الطائفة المارونية كانت حروب الميليشيات ضد الميليشيات لكن هذه الحرب وهي الاطول في المنطقة الشرقية فانها بين الجيش المتهم تاريخياً بانحيازه للموارنة والقوات التي تدعي انها تدافع عن «امن المجتمع المسيحي» وحقوقه ومصالحه ضد الأكثرية الاسلامية اللبنانية والتدخل العسكري السوري في لبنان.

وأخطر ما في حرب «الجيش المسيحي» ضد «القوات المسيحية» هي انها جاءت في نطاق ظرف سياسي يختلف عن تلك الحروب الداخلية التي وقعت في صفوف الموارنة. واذا قسنا هذه الحرب بتلك المعارك تكونت لدينا فكرة واضحة عن المدى الذي وصلت اليه الحرب في لبنان وهي الحرب التي امتدت لتطال الجميع وتدخل الجميع من دون تمييز بين الالوان الطائفية التي اتسمت بها حروب لبنان منذ اندلاعها قبل ١٥ سنة.

واذا عددنا الموارنة في داخل الطائفة نلاحظ انها كانت الاكثر عنفاً من اية حروب اخرى خاضتها هذه الطائفة، وادت الى سقوط ضحايا بالعشرات والمئات في ساعات قليلة. وفي هذا المعنى تحديداً تعتبر حرب عون وجعجع الاكثر طولاً ودماراً والاكثر حدة في تبادل الاتهامات والاغرب سياسياً فهي لم تؤد الى حسم سريع للموقف العسكري وساهمت في تأسيس حال من التوازن السياسي والانقسام الداخلي الذي انعكس محل انقسام المناطق وتوزع النفوذ فيها بين الكتلتين الرئيسيتين في المنطقة الشرقية. بينما الحروب المارونية السابقة انتهت في الغالب الى توحيد البندقية العسكرية وحماية القرار السياسي الماروني من الاختراق او الانقسام ورص الجبهة الداخلية في مواجهة حصار خارجي أوحل عاقل وعادل للازمة اللبنانية.

هذه المقارنة يمكن التأكد منها في حال عدنا قليلاً الى حرب حزب الكتائب ضد موارنة الشمال اللبناني والتي أدت الى مواجهة داخلية في مناطق بشري وزغرتا والكورة انتهت في البدء الى سيطرة زعامة آل فرنجية على المنطقة وطرد اعضاء حزب الكتائب واقفال مكاتبه في المنطقة. وطرح حزب الكتائب وقتذاك شعار حرية العمل السياسي والتعددية في مواجهة التسلط السياسي للقوى التقليدية.

الا إن جماعة الكتائب في اقضية الشمال تحركت من مواقع محلية مختلفة عن توجهات الكتائب التقليدية، فخرج الصراع من اطاره السياسي بين فرنجية (الزعيم المحلي للموارنة) والكتائب التي تطرح نفسها كممثل شرعي ووحيد لمصالح الطائفة المارونية الى اطار عشائري اتخذ صفة الانتقام القبلي بين فرقاء الصراع. وهكذا قام سمير جعجع مسؤول الكتائب في منطقة بشري في الشمال بشن هجوم صاعق على مقر قيادة «لواء المردة» في زغرتا ومعقل ابن سليمان فرنجية (طوني) في مدينة إهدن. واسفر الهجوم الكتائبي عن مصرع العشرات ومقتل طوني فرنجية وزوجته وطفلته في غرفة النوم. وكان حادث اهدن الذي وقع في حزيران (يونيو) ١٩٧٨ نقطة تحول مهمة في علاقات مراكز القوى المارونية في داخل الطائفة الواحدة، اذ شن «لواء المروءة» الزغرتاوي هجوماً مضاداً سحق فيه كل مواقع الكتائب وانهى وجوده السياسي والعسكري العلني في تلك المنطقة المارونية من لبنان.

وعلى الرغم من انهيار مواقع حزب الكتائب في مناطق الشمال على اثر مجزرة إهدن وما سبقها وما تبعها الا ان الحزب نجح في تجاوز الازمة

واستطاع ان يعزز مواقعه في داخل الطائفة في مناطق قلب الجبل اللبناني. كما ان قيادة الكتائب التي اعتذرت عن وحشية الهجوم الذي ارتكب ضد اهدن نجحت في اقناع الموارنة بان ماتم في اهدن على رغم بشاعته هو في النهاية لمصلحة الموارنة لان فرنجية كان يريد تجيير الطائفة لحساب «الهيمنة السورية» في لبنان، وأن الكتائب خاضت معركة للدفاع عن قرار «الجبهة اللبنانية» ضد التدخل الخارجي.

وبعد حادث اهدن انقسم الموارنة الى منطقتين: الشمال بزعامة آل فرنجية والشرقية بقيادة حزب الكتائب والجبهة اللبنانية. واتخذ الانقسام طابع الصراع المحوري الاقليمي. فالشمال الماروني يؤيد السياسة السورية في لبنان ويقف مع دمشق ويشدد على عروبة لبنان، وموارنة شرق بيروت يراهنون على السياسة الاسرائيلية في المنطقة ويقفون الى جانب تل أبيب ويشددون على مسيحية لبنان.

وفي ظل جو الحماس العاطفي الذي شهده لبنان في ذلك الوقت واستمرار الصراع الكتائبي-الاسرائيلي ضد الوجود الفلسطيني والسوري في لبنان نجح خط الكتائب في امتصاص النقمة المارونية واستطاع ان يعيد صوغ مفهومه للسياسة وفق ضوابط اقليمية تتفق او تختلف مع مصلحة الطائفة. وكان رأي الكتائب ذاك الوقت ان «اسرائيل» هي التي تستطيع حماية الموارنة ومساعدتهم على الخلاص من الوجودين الفلسطيني والسوري.

وعلى أثر معركة النفوذ في زغرتا بدأ نجم الكتائب يلمع في سماء الطائفة المارونية، واخذ الحزب يتحول الى اطار جامع لكل مصالح الفئات الاجتماعية المارونية ومختلف الكفاءات الذين لهم مطامح سياسية وتطلعات زعامية.

وادى نمو الكتائب في الشارع المسيحي الى اصطدامه بنفوذ القوى السياسية الاخرى التي تجد في نفسها الممثل التاريخي لمصالح الموارنة مثل رئيس الجمهورية السابق كميل شمعون والبطريركية المارونية والشرعية اللبنانية المجسدة برئاسة الجمهورية وقيادة الجيش.

وهكذا دخل ابن مؤسس حزب الكتائب بشير الجميل في سلسلة صراعات على النفوذ في المنطقة الشرقية بتغطية سياسية من والده بيار الجميل. وتحت شعارات كثيرة خاض بشير الجميل معارك داخلية ضد مراكز القوى في الطائفة المارونية، فمرة طرح شعار وحدة البندقية، ومرة طرح شعار وحدة الموقف، ومرات طرح شعار الدفاع عن الشارع المسيحي من الاختراقات الخارجية وصيانة القرار الماروني واستقلاله.

ومنذ العام ١٩٧٨ بدأ بشير الجميل يضرب مراكز القوى المارونية التقليدية والحزبية والرسمية الى ان استفرد بالساحة المسيحية في العام ١٩٨٢، وقبل الاجتياح الاسرائيلي بشهور كان بشير الجميل هو الزعيم الاوحد الذي لا ينافس في مختلف المناطق الشرقية باستثناء منطقة موارنة الشمال.

ونجاح بشير الجميل في الاستفراد بالقرار الماروني لم يمر من دون خوض حرب تصفيات ضد ابرز القوى السياسية في الشرقية حيث اقدم على الاطاحة او اهانة كل الرموز المعارضة له. فمقابل البطريركية المارونية سيطر على الرهبانيات المارونية التي شكلت قوة موازية سياسية وعسكرية متطرفة ضد اعتدال البطرك الماروني. وفي مواجهة كميل شمعون وحد كل القوى العسكرية الاخرى في اطار جبهة عسكرية وشن حملة ضد مواقع حزب شمعون في كسروان وبيروت الشرقية انتهت بسحق كل مراكزه العسكرية وحوله الى قوة سياسية معنوية لا تستطيع الاعتراض او المناوشة ضد قراراته وتفرده بالسلطة والساحة. وقبل نهاية عهد الرئيس السابق الياس سركيس شن سلسلة معارك ضد الجيش اللبناني في المنطقة الشرقية ونجح في السيطرة على ثكنه وصادر اسلحته واحتل مواقعه وحول الجيش الى قوة عسكرية مدجنة فقط بحماية القصر الجمهوري ووزارة الدفاع ومؤسسات الدولة الرسمية. وهكذا خلت الساحة لبشير الجميل قبل الاجتياح الاسرائيلي وهو الامر الذي ادى الى قفز بشير من موقع الميليشيا الى سدة الرئاسة بدعم مباشر من حكومة مناحيم بيغن. وقصة انهيار الاحتلال الاسرائيلي وفشله في فرض اتفاق على لبنان ومصرع بشير الجميل معروفة للجميع.

الا ان العبرة من سرد وقائع الصراع الماروني-الماروني هي لتأكيد ان حروب الطائفة ضد نفسها في السابق تختلف من حيث سياقها وحجمها وعنفها عن الحرب الدائرة الآن بين جعجع وعون. فحروب الموارنة السابقة كانت في سياق تصاعد نفوذ الطائفة وتمركز قوتها العسكرية وهيمنتها السياسية على المناطق والطوائف المسيحية الاخرى. أما الحرب الحالية فهي تأتي في سياق هبوط نفوذ الطائفة المارونية وتوزع قواها العسكرية وانفكاك قبضتها السياسية على المناطق والطوائف المسيحية الأخرى. كما أن حروب بشير الجميل ضد مواقع النفوذ في الطائفة المارونية كانت بهدف توحيد البندقية وتوحيد القرار ومنع تشتت ولاءات الطائفة على مراكز قوى مختلفة ومتصارعة. اما الحرب الحالية فانها تأتي في وقت بلغ الحصار على الموارنة حده الاقصى، وباتت الطائفة منقسمة على نفسها الى دوائر نفوذ غير منسجمة في توجهها السياسي. يضاف الى ذلك ان الحروب السابقة التي خاضها بشير الجميل نجح في تغطيتها اقليمياً وفي ايجاد المبرر الشعبي والشرعي لها. وكان يقول انها لحماية الدولة من الانهيار وهي حماية مؤقتة لان الدولة ضعيفة والجيش غير موجود وغير قادر على القيام بواجبه. اما الان فان المعركة تأتي في سياق اجماع عربي ودولي على تطبيق اتفاق الطائف، وفي ظرف اجمعت معظم الفعاليات المسيحية على دعم شرعية الاتفاق وضرورة الالتزام به وتنفيذه، وفي وقت انحازت فيه كل مؤسسات الدولة، باستثناء ميشال عون وجيشه، الى جانب الاتفاق وهو أمر يجرد المعركة الحالية من الكثير من خصائصها الاقليمية والمحلية وينتزع عنها الكثير من المبررات «المارونية» التي كانت تساق عادة في عمليات السيطرة على الشارع والقرار المسيحي ومؤسسات الدولة.

والظريف في الموضوع ان المعركة التي يشنها الجيش ضد القوات، والقوات ضد الجيش ترفع فيها الشعارات نفسها، فعون يتهم جعجع انه ينفذ «مخطط سوري» وجعجع يوجه لعون التهمة نفسها، وعون يتهم جعجع بالغدر وتقسيم الشارع المسيحي واضعافه وجعجع يوجه التهم نفسها لعون، وعون يتهم جعجع بمحاولة الاستفراد بالقرار المسيحي

وجعجع يتهم عون بالتسلط والديكتاتورية. واظرف ما في امر معارك الموارنة ضد الموارنة هو ان الجيش اللبناني يقصف للمرة الاولى منذ تأسيسه واعلان دولة لبنان في ١٩٢٠ مناطق مسيحية و يوجه مدافعه ودباباته ضد قرى وشوارع مارونية وهو الذي خاض عشرات المعارك ضد المسلمين ومدنهم وقراهم واتهم مرارا بانه جيش المسيحيين وليس جيش لبنان. مقابل ذلك تقوم «القوات اللبنانية» وللمرة الاولى منذ تأسيسها في العام ١٩٧٥ بقصف الشوارع والاحياء المسيحية وتهاجم ثكن الجيش وتقتل ضباطه وتأسر جنوده وتقدم على تصفيتهم ميدانياً وهي التي قام «مجدها» على حماية الدولة ومؤسساتها وجيشها من خطر «الاعتداءات» الفلسطينية واليسارية!.

هذه النهاية غير السعيدة للموارنة ودورهم السياسي في لبنان تؤكد كم ان الحرب اللبنانية باتت خارج على العقل والقانون والمنطق، وبات المطلوب وقفها بأي ثمن لانها استنفذت اغراضها وباتت القوى تقاتل نفسها ضد نفسها وتحت الشعارات نفسها وباسم الطوائف نفسها.

ولكن الاهم ما في موضوع حرب الشرقية ضد الشرقية هو النهاية المختلفة التي وصلت اليها الحرب الاخيرة. فالحروب السابقة كما قلنا كانت تؤدي عادة الى حماية المناطق المسيحية من التشرذم وتساهم في توحيد البندقية وتجميع مراكز نفوذ الموارنة تحت قبضة سياسية واحدة، اما هذه المرة فان الحرب تشير الى انقسام المناطق المسيحية وتشرذم قواها العسكرية الى عدد من مراكز القوى وتشتيت القرار المارونيالمسيحي على أكثر من موقع شرعي وغير شرعي. فقد برزت «القوات اللبنانية» كقوة عسكرية موازية للجيش اللبناني وهو الامر الذي أضعف نفوذ ميشال عون وزعزع مشروعه السياسي وكال له ضربة معنوية في الصميم حتى ولو انتهت المعارك الى انتصار عون على القوات في بيروت وضواحيها ومنطقة المتن الشمالي وبعض كسروان. ولكن الوقائع السياسية والعسكرية على الارض أكدت قيام نوع من ثنائية القرار السياسي في المنطقة الشرقية، وباتت الشرقية منقسمة الى شرقيتين واحدة شرقية شمالية بقيادة سمير جعجع والثانية شرقية جنوبية بقيادة ميشال عون وبينهما حائط من الدماء يصعب غسله بالتصريحات السياسية والعواطف الحماسية.

وحتى ينجلي غبار المعارك لابد من التأكيد على نقطة مهمة في تاريخ الحروب اللبنانية وهي أن حرب عون وجعجع، هي كتلك الحرب المؤسفة بين حزب الله وحركة أمل، أكدت ان حروب لبنان ليست فقط طائفية وليست حرباً بين طوائف المسلمين ضد طوائف المسيحيين بل هي أيضاً اكثر من حرب بين طائفة وطائفة وفي داخل كل طائفة. فالاحداث اكدت ان الحروب داخل الطائفة الواحدة هي حروب سياسية ما فوق طائفية وهي كذلك حروب صراع على المواقع والنفوذ وبالتالي هي حروب ما تحت الطائفية لانها في أحيان كثيرة تأخذ اشكال الصراع القبلي والعشائري والمناطقي. وهذا ما يحصل الان بين عون وجعجع وهذا ما حصل بالامس في مختلف المناطق المسيحية وكذلك في المناطق المسلمة.

والبرهان الجديد على تعدد فروع الطوائف وحروبها هو «حرب التحرير» التي اعلنها عون وحرب حماية «المجتمع المسيحي» التي اعلنها جعجع، وكلاهما الآن يخوضان حربهما في منطقة ضيقة من غير المستبعد ان تنقسم الى منطقتين شرقية شمالية وشرقية جنوبية.

الوضع العربي ـ الاسلامي في عقد التسعينات

اربع قضايا تواجه الوضع العربي ـ الاسلامي في بداية عقد التسعينات وهي: أولاً، انفراط عقد الاحلاف العسكرية التي ظهرت عقب الحرب العالمية الثانية واستبدالها باحلاف جديدة تعتمد على مفاهيم مختلفة. ثانياً، تعديل نظرية الامن الدولي واختلاف اولويات الامن في اطار صراع المصالح بين الدول الكبرى. ثالثاً، بروز ازمة المياه كمصدر للطاقة والعيش والتنمية وفي وقت يتزايد فيه عدد السكان وتتغير المناخات الجغرافية في العالم. رابعاً، استقرار اهمية النفط في التوازنات الاستراتيجية الدولية والاقليمة بعد ان ازدادت اهمية في عقد السبعينات ثم تراجعت في عقد الثمانينات.

ويلاحظ ضمن المعادلات الجديدة في العالم ان الوضع العربي سيتهمش اذا لم تحاول الدول العربية اللحاق بالتحولات والخروج من حال التردد والارباك الذي يعكس نفسه مزيداً من الضعف والتفكك سنة بعد سنة.

والسؤال ماهي علاقة الوضع العربي ـ الاسلامي بتلك التطورات او التعديلات التي ادخلت عل منظومة الدول الكبرى واستراتيجيتها الاقليمية والامنية؟ والجواب هو ان الوضع العربي ـ الاسلامي يأتي في اساس تلك التعديلات لان الوضع الوحيد المرشح للتنافس والتنازع بين الدول الكبرى، وذلك للاسباب التالية:

أولاً: ان الكتلة العربية ـ الاسلامية هي أكبر كتلة سياسية في العالم بعد الكتلتين السياسيتين في الغرب الرأسمالي والشيوعي، وهي ايضاً اكبر كتلة بشرية ـ دينية بعد الكتلتين الدينيتين في الغرب المسيحي (الكاثوليكي، البروتستانتي، والارثوذكسي) والشرق البوذي (الهندوس، وكونفوشيوس وغيرهما من معتقدات وتقاليد).

ثانياً: ان الكتلة العربية ـ الاسلامية تحتل أهم موقع استراتيجي جغرافي في العالم فهي تسيطر على الشطر الجنوبي من البحر المتوسط في مواجهة الشمال الاوروبي المتوسطي، وهي ايضاً تنتشر في العمق الجغرافي الافريقي ـ الاسيوي، وهو الأمر الذي حول العالم العربي ـ الاسلامي الى كتلة تاريخة عازلة بين الغرب والشرق وايضاً الى ممر مواصلات لتواصل الغرب مع الشرق.

ثالثاً: توزع الكتلة العربية ـ الاسلامية وانتشارها كاقليات دينية

متماسكة في الغربين الشيوعي والرأسمالي وكذلك في الشرق الاسيوي. فهناك التكتلات الاسلامية (الاقليات الجديدة) في بريطانيا وفرنسا والمانيا والولايات المتحدة، وهناك الشعوب الاسلامية (أقليات تاريخية) في يوغسلافيا والبانيا وبلغاريا. وهناك ايضاً ثلاث اقليات كبرى في الاتحاد السوفياتي والهند والصين، اضافة الى ثلاث اقليات صغيرة في كمبوديا والفلبين وتايلاند، وثلاث دول اسلامية في العمق الآسيوي وهي بنغلادش وماليزيا واندونيسيا.

رابعاً: ان الكتلة العربية-الاسلامية هي الكتلة الوحيدة في العالم، بعد سقوط المعسكر الاشتراكي، ماتزال موحدة على موقف متميز ومتماسك يقوم على رؤية متكاملة للحياة والكون والانسان يصعب كسره او اختراقه بالسهولة التي تم فيها اختراق المعسكر الشيوعي الغربي. وذلك نظراً لتمايز المسألتين واختلاف منطلقاتها العقدية والتاريخية والجغرافية.

خامساً: هناك البعد التاريخي للصراع وهو بعد تجسد في الاحتكاك الجغرافي المستمر بين الاسلام والغرب من جهة والاسلام والشرق من جهة اخرى. ويؤكد التاريخ (كوقائع واحداث) على عمليات كر وفر ومد وجزر في العلاقات التاريخية بين الاسلام من جهة اولى والشرق والغرب من جهة ثانية. واذا كانت العلاقات المتوترة قد استقرت على ميزان قوى معين بعد الحربين العالميتين الاولى والثانية فان تلك العلاقات لن تبقى ساكنة في حال تغير ميزان القوى من جديد. وليس غريباً ان نقرأ اليوم ان دول السوق الاوروبية المشتركة قد خصصت في اجتماعها الاخير في بوركسل يوماً كاملاً لبحث قضية الاقليات المسلمة في اوروبا الغربية تمهيداً لاخذ القرار بشأنها قبل نهاية العام ١٩٩٢ (موعد اعلان وحدة السوق). وليس غريباً ان يلجأ غورباتشوف الى استخدام السلاح ضد انتفاضة الشعب الاذربيجاني منافياً سياسته المسالمة مع انتفاضات الشعوب السوفياتية الاخرى. وليس غريباً ان نقرأ في يوم واحد ان الجيش الهندي قمع انتفاضة المسلمين في كشمير، وان موسكو وواشنطن اتفقتا على موقف موحد من قضية افغانستان، وان واشنطن لن تدافع عن ايران في حال تعرضت الى هجوم سوفياتي، وان القمع مستمر ضد الاقليات المسلمة في بلغاريا وشمال اليونان واقليم كوسوفو في يوغسلافيا، اضافة الى قضية الحجاب في فرنسا وسلمان رشدي في بريطانيا ومسائل انفجار العرقيات في افريقيا وخصوصاً بين السنغال وموريتانيا اضافة الى جنوب السودان ودول القرن الافريقي.

كل هذه القضايا والمسائل تؤكد ان الكتلة العربية-الاسلامية هي في قلب احداث العالم الذي يشهد تحولات سريعة لم يسبق ان عرضها في تاريخه القديم والحديث، لذلك فإن ممارسة سياسة «النعامة» ودفن الرؤوس في الرمال لن تفيد العرب والمسلمين شيئاً لان «الصياد» الذي يحلم باقتناص هذه الفرصة الذهبية لن يوفر الطريدة حتى لو اعتقدت «النعامة» ان الصياد لن يراها في حال دفنت رأسها في الرمال. اذن المعركة لا محال قادمة، ومهما فعلنا فان المعركة قد تتأخر ولكنها في النهاية ستقع لاسباب قد تكون متعلقة باطماع الصياد وليس بسياسة النعامة.

والسؤال هنا ماذا اعددنا لتلك المعركة، او على الاقل ماذا فعلنا لحماية انفسنا في حال اصر «الصياد» على اصطياد «النعامة» المسالمة؟

قلنا منذ البداية ان هناك اربع قضايا تتحكم بالمصير العربي-الاسلامي في عقد التسعينات وهي قضايا يجب العمل عليها لتثبيت المواقع قبل بداية الهجوم الدولي لتقاسم المواقع الجديدة عشية الدخول في القرن الميلادي المقبل. وهذه القضايا هي: الاخلاق الدولية الجديدة التي تقوم على اساس مصلحي وليس ايديولوجياً او سياسياً، واختلاف اولويات الامن والحاجة لمصادر المياه. ومساقطها كوسيلة للانعاش والتنمية، وتنوع مصادر الطاقة بعد أن استقر سعر النفط على معدل وسط بين الدول المنتجة والدول المستهلكة.

كيف يمكن ان يتحرك الوضع العربي-الاسلامي ضمن القضايا الاربع في مرحلة التسعينات؟

اولاً من ناحية الاحلاف العسكرية يلاحظ ان مفهوم الملف قد بدأ بتغير من اطاره السياسي-الايديولوجي الى اطاره الجغرافي-المصلحي. ونتيجة اختلاف المفهوم بدأت تتغير العلاقات وهو الامر الذي يعبر عن نفسه في نشوء حالات متعارضة اذ في الوقت التي يتفكك فيه المعسكر الاشتراكي سياسياً ينهض بالمقابل نوع من التكتل الاقتصادي بين دول مختلفة قومياً ولغوياً ومذهبياً وهي دول اوروبا الغربية. واغرب ما سيكون في عقد التسعينات هو ان يشهد العالم الغربي سقوط الحلف الاشتراكي في وقت ينهض مكانه نوع من الحلف الاقتصادي بين دول غير متجانسة اجتماعياً وتختلف في مستوى نموها الاقتصادي والسياسي ولكنها بحاجة الى بعضها مصلحياً. والامر نفسه يمكن سحبه على التكتل الاميركي-الكندي والتكتل الاقتصادي الاسيوي (اليابان، تايوان، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، تايلاند، سنغافورة، وماليزيا). كل هذا التغير المفهومي لمسألة الاحلاف يجدد طرح قضية العلاقات الوحدوية العربية ومسألة الجامعة الاسلامية. فالحلف العربي-الاسلامي الذي فشلنا في تحقيقه سياسياً وعقائدياً يمكن ان نحققه-على الاقل-جغرافياً ومصلحياً ليشكل مع الايام قوة تكتل دولية واقليمية تستطيع حماية المنطقة ودرء الاخطار عنها. فالحلف العربي-الاسلامي لم يعد الآن مجرد اختيار سياسي أوفكري نحلم به بل هو حاجة دفاعية تعكس مصلحة أمنية-جغرافية لابد من تحقيقها لحماية وجودنا من التعرض لمزيد من الضعف والتفكك.

ثانياً من ناحية الامن الدولي نلاحظ ان اولويات الامن بدأت تتغير مع بداية التفاهم الاميركي-السوفياتي حول نزع السلاح وضبطه في قنوات أكثر صرامة من السابق. ومع تفكك المعسكر الاشتراكي سياسياً لابد من ان تنشأ آلية جديدة تلعب دورها مستقبلاً في تفكيك الاحلاف العسكرية كحلف وارسو (فرصوفيا) والحلف الاطلسي (الناتو). وفي حال تم هذا التفكيك فمعنى ذلك ان نظرية الامن ومصدر الخطر على الدول سيتبدل وفق تبدل الاولويات في النظرية. وهنا لابد ان تقوم كل دولة كبرى في اعادة النظر بحساباتها الاستراتيجية وتبدأ باعداد خريطة جديدة تحدد مجال تحركها الحيوي، واذا كان التحرك الدولي السابق قد غلب عليه طابع الصراع السياسي-الايديولوجي في كسب

مـواقع النفوذ بغض النظر عن البعد الجغرافي والامني لهذا الموقع او ذاك (وهو امر يفسر سلسلة الحروب الاقليمية المتباعدة جغرافيا مثل كوريا وفيتنام وافغانستان وانغولا وكوبا واثيوبيا ونيكاراغوا، والدائرة (العربية ـ الاسلامية) فان التحرك الدولي الجديد قد يعدل النظرية السابقة ويبدأ بادراج النطاق الجغرافي والامني كأساس لكسب مواقع النفوذ في المجالات الحيوية الاقليمية (وهو أمر يفسر تراجع الحروب الاقليمية المتباعدة جغرافيا وانسحاب السوفيات من أكثر من موقع وبداية التفاهم على استراتيجية جديدة تقوم على تراتيب جديدة لتوزع مراكز النفوذ الذي يأخذ بعين الاعتبار المجال الحيوي لكل دولة كبرى). وفي هذا السياق لايمكن استبعاد فكرة تبادل المواقع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في مرحلة التسعينات فأمام اطلاق يد اميركا في اوروبا الشرقية لابد من ان تطلق يد موسكو في مناطق اخرى كآسيا ودول الخليج وشريط الدول الاسلامية المجاورة لحدود الاتحاد السوفياتي كتركية وايران وافغانستان وباكستان اضافة الى الهند.

ثالثاً، من ناحية المياه كمصدر للحياة، نلاحظ ان هذه المسألة قد اخذت تزداد اهميتها مع بداية اختلاف المناخات في العالم وازدياد حاجة الانسان لهذا المصدر لأنه يشكل أساس كل تنمية او إنعاش للحياة الاجتماعية والاقتصادية. وقد قدر خبير اميركي في تقرير له ان الحروب المقبلة في الشرق الاوسط لن تكون حول النفط ومنابعه بل حول المياه ومساقطها ومصباتها. وهذا التقرير الذي نشر قبل عشر سنوات بدأ الان يتكشف عن حقائق جديدة ومعادلات اقليمية وارقام واقعية، ويؤكد هذا الموضوع على مسألة بديهية وهي ضرورة وعي المخاطر السلبية التي ستعكسها شحة المياه على مشاريع التنمية وكذلك يؤكد على اهمية وعي المخططات الاقليمية والدولية في التأثير على القرار العربي ـ الاسلامي. وتبرز هنا عدة قضايا أهمها منابع نهر الاردن وروافده ومياه نهر الليطاني وحاجة «اسرائيل» المتزايدة الى المياه في بداية القرن المقبل خصوصاً بعد فتح صنبور هجرة اليهود السوفيات. وهناك ايضاً منابع الفرات ودجلة وما تعكسه من توتر في العلاقات التركية من جهة والعلاقات العراقية والسورية من جهة اخرى. يضاف الى ذلك قضية النيل ومنابعه في اعالي هضبة اثيوبيا والمشاريع الاسرائيلية هناك التي تؤشر على استراتيجية جديدة في التمدد الصهيوني في المنطقة. ومن ناحية النفط، يلاحظ ان سلعة النفط قد فقدت اهميتها الاستراتيجية بعد ان نجحت الدول المستهلكة في استيعاب صدمة رفع الاسعار في خريف العام ١٩٧٣. واستخدمت الدول الصناعية المستهلكة لهذه السلعة وسائل عدة فهي اولاً رفعت اسعار بضائعها ووسائل انتاجها اربعة اضعاف لتتناسب مع السعر الجديد للنفط، وهي ثانياً اخذت تنسق مواقفها ونجحت في اقامة تكتل استهلاكي للضغط على الدول المنتجة، وهي ثالثاً أخذت تبحث عن مصادر أخرى للطاقة تخفف من نسبة الاعتماد على هذه السلعة. وادت هذه الاستراتيجية الجديدة للدول الصناعية المستهلكة الى نتائج خطيرة اذ نجحت أولاً في تحويل سلعة النفط الى قوة بيدها لا بيد الدول المنتجة لها ونجحت ثانياً في إغراق الدول المنتجة في سياسات اقتصادية استهلاكية عملاقة ادت الى استنزاف الاحتياط المالي واوقعت عشرات الدول الفقيرة في عجز مالي وديون تثقل ميزانيتها القومية. ونجحت ثالثاً في زج الدول المنتجة للنفط في سياسة مضاربة في انتاج السلعة الامر الذي أدى الى فائض يفوق حاجة السوق الدولية من النفط. ونجحت رابعاً في كسر سعر النفط الى النصف وبقيت اسعار البضائع محافظة على اسعارها المتضخمة وهو امر ألحق اضراراً في المصالح المشتركة للدول المنتجة للنفط ودفعت بعضها الى اللجوء الى سياسة ترشيد الاستهلاك ليعود التوازن مرة اخرى بين حاجات التنمية والدخول النقدية لتلك الدول. وادت هذه الاستراتيجية الى اضعاف تكتل الدول المنتجة للنفط وتنافسها في الانتاج وكسر الاسعار مقابل زيادة تكتل الدول الصناعية المستهلكة وسيطرتها مجدداً على تقلبات السوق الاقتصادية الدولية، الامر الذي ادى الى مصادرة القرار النفطي وجعله مجرد سلعة عادية لا تأثير لها في ميزان علاقات الدول.

يضاف الى هذه الامور ان الدول الصناعية الكبرى لجأت منذ الستينات والسبعينات الى استراتيجية جديدة في التجارة الدولية، اذ اخذت تصدر المال بدلاً من البضائع. وانطلاقاً من خطة تصدير المال بدأت الدول الكبرى تسيطر على القرار السياسي من خلال الديون المباشرة للحكومات اومن خلال الاستثمارات المالية غير المباشرة وهو امر جعل الدول الفقيرة والمستهلكة تعتمد مجدداً على الدول الكبرى سواء عن طريق الديون أو عن طريق الاستثمارات. وحلول سياسة تصدير المال كبديل عن البضائع وسيطرتها على التجارة الدولية ادت الى سلسلة تغيرات في علاقات الدول الكبرى مع الدول الصغرى وكذلك انعكست على التحالفات بين الدول الكبرى نفسها. ومن هذه الزاوية (تصدير المال) نستطيع ان نفهم تبدل النظرة الشيوعية الى العالم الرأسمالي حيث اخذت الاخيرة تغرق الدول الاشتراكية بالديون أو تغريها بالاستثمارات مقابل تخليها عن موقفها الايديولوجي والسياسي. وبالفعل فقد نجحت الدول الصناعية الرأسمالية في الانتقال من مرحلة المقاطعة الاقتصادية للدول الاشتراكية وفرض القيود على تصدير البضائع ووسائل الانتاج والتكنولوجيا الى مرحلة الانفتاح الاقتصادي على الدول الاشتراكية ورشوتها بالمال بدل البضائع حتى تستطيع ان تتحكم أكثر بلعبة السوق التجارية واخيراً بلعبة القرار الدولي.

امام هذه المتغيرات الدولية الجديدة نلحظ كما هو صعب ومعقد عقد التسعينات، وكم هو مطلوب من العرب والمسلمين التنبه والاستعداد الشديدين لمواجهة الانقلابات المستقبلية. وفي هذا الاطار نعتقد ان الوقت لم يفت الدول العربية والاسلامية نظراً للميزات التي تتمتع بها على مختلف الاصعدة العقدية والسياسية والتاريخية والجغرافية والمواد الخام اضافة الى الطاقات البشرية الضخمة المنتشرة في ثلاث قارات (آسيا، افريقيا، واوروبا). والدول العربية والاسلامية. في هذا المعنى تحديداً، ليست في وضع سيء ولكنها اذا لم تحسن استخدام نفسها وطاقاتها المتنوعة فانها قد تنتهي في آخر عقد التسعينات نهاية غير سعيدة.

في هذا القسم تعيد «الاسلام وفلسطين» نشر بعض المقالات والدراسات التي سبق نشرها في وسائل الاعلام العربية والعالمية المختلفة والتي تهتم بشؤون الاسلام والقضية الفلسطينية. ومن البديهي أن تعكس هذه المقالات آراء كتابها فقط بدون أي مسؤولية لـ «الاسلام وفلسطين» عن محتواها أو اتجاهاتها أو اخطائها السياسية أو التاريخية.

الانتفاضة: دلالات ما وراء المواجهة

تدخل الانتفاضة الفلسطينية سنتها الثالثة بخبرات ميدانية مهمة، وفي سياق وضع دولي وعربي يعج بتناقضات حادة ومتغيرات عميقة، وبالرغم من كثرة الضحايا (حوالي ١٠٠٠شهيد وعشرين ألف جريح وعشرات الآلاف من المعتقلين)، وبالرغم من ضغوط مختلفة المصادر لاجهاضها، وقلة الزاد والدعم، تواصلت الانتفاضة، فاذا بالجماهير تنطلق كل يوم بحماس شديد وارادة صلبة كأنها تخرج وتتجمع للمرة الاولى في مواجهة الحشود العسكرية التي تستقبلها برصاص قاتل وغازات سامة وحقد دفين. وهو ما جعل من هذه الانتفاضة ظاهرة متميزة في تاريخ حركات التحرر الوطني، من حيث اسلوبها وشموليتها وديمومتها، وما رشحها لأن تصبح موضوعاً مستقلا من موضوعات العلوم الاجتماعية والسياسية. ونبني هذا الموقف على ما يأتي:

النضال الفلسطيني مر بمحطات مختلفة، ولجأ في مختلف حقباته التاريخية الى استعمال وسائل مختلفة لتنظيم وتقنين المواجهة مع العدو.

تمت المراهنة على الانظمة العربية، واجهضت محاولة السيطرة على السلطة في الاردن.

وانتهج اسلوب العمليات الخارجية (حجز الرهائن واختطاف الطائرات)، وفشلت الديبلوماسية القائمة على التنازل في ضوء شعار «الأرض مقابل السلام» وسحب لبنان من تحت أقدام المنظمة بعد تحطيم آليتها العسكرية، ومع غزو بيروت سقط الخيار العسكري كأسلوب وحيد لتحرير فلسطين. وعندما أسفرت قمة عمان عن احكام سياج الفشل العام، وبلغ اليأس مبلغه، اندلعت الانتفاضة كأسلوب جديد في النضال والتغير. فالانتفاضة هي الآن ارقى اشكال الجهاد الفلسطيني وأعلاه من حيث النجاعة والشمول.

الانتفاضة لم تلغ الوسائل السابقة، وانما تقدمتها الى درجة الحجب، وتحولت الاداة المركزية القادرة اكثر من غيرها على تعبئة كل الجماهير تقريبا في مواجهة شاملة مع العدو. انها تحويل السياسة الي هم جماهيري يومي وميداني. انها تفجير للطاقات الفردية والجماهيرية عبر اشاعة المبادرة، ومحاولة تغيير العلاقات العمودية في صنع القرار السياسي (من الحزب ـ المنظمة الى الناس) واقامة علاقة أفقية جدلية بين التنظيم وعفوية الشارع. وكانت الجماهير من قبل تصفق للفدائي فاذا بها اليوم تعيش وتصنع في كل لحظة حالات الفداء والعطاء. ان الانتفاضة خلق جديد في عالم الممارسات الثورية له خصائصه النفسية والخلقية والتنظيمية، وله أرضيته السياسية والفلسفية.

هذا على مستوى الاضافة الدلالية للانتفاضة، فاذا انتقلنا الى تحديد هوية صانعيها فاننا سنكتشف بعدا آخر يلتصق التصاقا قويا بمفاهيم مستحدثة في علم الاجتماع السياسي. من هو المنتفض؟ هل هو تنظيم سياسي؟ أم سلطة دولة؟ ام جيش تحرير؟ ان استعراضنا للقوى الفاعلة والصانعة للانتفاضة سيجعلنا امام شبكة واسعة ومعقدة من التنظيمات الحزبية والشعبية والجمعيات والنوادي والمساجد والكنائس والروابط العائلية والقروية والمدينية... وجميعها تعبر عن وجود مجتمع مدني في حالة عطاء قصوى وديناميكية لا تعرف الاعياء والتوقف. وهذا يعني ان الانتفاضة قد كشفت عن هذا المجتمع المدني الفلسطيني من جهة، ونجحت من جهة أخرى في تفجير طاقاته واعادة هيكلته من خلال

وضعه في موقع المواجهة الشاملة. و«المجتمع المدني» مقولة تسللت أخيراً الى أدبيات المثقفين العرب في سياق مسعى ثقافي - سياسي لتحجيم الدولة والحد من هيمنتها على المجتمع.

وما اضافته الانتفاضة في هذا السياق وهي تتجه نحو استراتيجية العصيان المدني، هو ابرازها لمجتمع مدني فاعل رغم غياب الدولة المؤطرة سياسيا لمقومات الوجود الاجتماعي. ومع الأهمية الرمزية لاعلان الجزائر، الا ان الواقع الحي للانتفاضة قد أكد بما لا يدع فجوة للشك ان المجتمع المدني (فلسطين مثاله) لا فقط في مقدوره الاستقلال عن الدولة ولكن ايضا في استطاعته الاستغناء عنها بشكل واسع جدا، بل هو فعلا سابق لها ومسؤول تاريخيا على بعثها وتسليحها وتضخيم أدوارها.

وكما ان الانتفاضة قد اثبتت في اللحظة التاريخية التي ساد فيها الاعتقاد بأن الجماهير العربية قد أصابها تحلل المجتمعات التقليدية الى درجة العجز الكامل عن القيام بدور طلائعي في التغيير الجذري، وأصبح دورها في أحسن الحالات توفير مناخ ملائم لجبر الانظمة على تعديل سياساتها في تمردات خاطفة ذات طابع شعبي غالبا ما تكون محدودة الأفق، مما يجعلها أقرب الى ردة الفعل الآنية تجاه انسداد الأفق الواعي والثوري. فاننا نلاحظ ايضا ان هذه الانتفاضة قد نمت وتصاعدت في مرحلة كثر الحديث فيها حول ما أسماه البعض بـ «موت الأيديولوجيات».

لاشك في ان الغرب يمر بتحولات عميقة، ولا جدال ايضا في ان تلك التحولات ستشملنا بنسب متفاوتة بحكم التبعية وحالة الالحاق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الناتجة عن الاختراق الشامل لمجتمعاتنا من قبل الغرب الرأسمالي بالخصوص. لكن هذا لا يعني ان الغرب هو سقف الحضارة الانسانية المعاصرة. فالموت الايديولوجي المزعوم هو موت للأيديولوجيات التي قدم لها القرن التاسع عشر الأوروبي وحولها القرن العشرون الغربي الى أسلحة صراع وأنماط مجتمعية مهيمنة. ومع اقتراب سنة ٢٠٠٠ وجد الغرب نفسه امام حصيلة مخيفة لتجربته التاريخية الى درجة تجعله يقر بتوقف مشروعه التاريخي الذي أرسيت مقدماته في عصر الأنوار وما قبله.

اما الانتفاضة فهي نتاج نسق تاريخي مغاير، وتعبير عن مشروع ثقافي يرفض القطائع ويجدد مهماته ويحقق التعبئة للمؤمنين به من خلال التراكم والشحنات الرمزية. ولو صدق الشعب الفلسطيني بأن عهد الأيديولوجيات قد ولى وانتهى، وان العلموية وقيم السوق وثقافة التكنولوجيا هي الاسلحة البديلة، لما انتفض يوما واحدا، ولما استطاع ان يصمد امام ارادة المجتمع الاسرائيلي في نسفه واخراجه من بقية الارض التي بقيت تحت اقدامه فالأيديولوجيا باعتبارها النسق الذي يجمع القيم الثقافية والدينية ويعيد الاعتبار لرصيد التجارب التاريخية ويضع الخبرات الشعبية في صالح معارك التحرير والوحدة الوطنية، تبقى الضمان الرئيسي لتحقيق هذا الشعب ارادته في الحياة والاستمرار وبناء تاريخ الأمة بناء جديدا ومستقلا.

هل نكون مبالغين، عندما نؤكد ان الانتفاضة لم تكن فقط تحديا للكيان الصهيوني، وانما ايضا امتحانا جديدا للغرب؟ هذا الغرب الذي ارتبط به تاريخنا الحديث. وأظن ان ١٥٪ من أجيالنا المثقفة المتتالية قد بذلت الكثير لجعل علاقتنا بالغرب قائمة على الاحترام والمساواة والحوار الحضاري.

اليوم وبعد حوالي ١٥٠ سنة تأتي الانتفاضة لتكون مقياسا آخر نستكشف من خلاله نوعية ردود فعل الغرب ورأيه العام وهو يتابع - عبر الصور الحية التي ينقلها صحفيوه - نضالات شعب أعزل، سلاحه الوحيد الحجارة والخناجر. لم يعد الغرب فاقدا الدليل على الممارسات الوحشية للنظام الصهيوني، وبالتالي لا مبرر للتجاهل وحالات السكوت.

فماذا نلاحظ في السياق. نسجل ان التيارات المؤمنة بالسلام وبحوار الحضارات وبقداسة الذات البشرية وبحق الشعوب في تقرير مصيرها لا تزال ضعيفة في ميزان القوى الغربي. وأن الغرب في عمومه لا يزال محكوما بتراثه القديم الديني والسياسي. هذا التراث الذي اصبح يعتبر - رغم الخلافات العميقة - اليهودية والمسيحية ذات مصادر واحدة ويرى فيهما أصولا للثقافة والهوية الأوروبيتين. وهو عامل سيبقى هاما مع الاعتبارات الاقتصادية والاستراتيجية لتفسير السلوك الحالي لمراكز النفوذ في الغرب تجاه الانتفاضة ولحجم وطبيعة تفاعل الرأي العام الاوروبي والأميركي مع الاطفال الذين كسرت اطرافهم بتهمة حبهم لوطنهم وتعلقهم بأرضهم. وهو ما يجعلنا نستنتج ان الغرب لم يتطور موقفه العام من شعوبنا وثقافتنا ومنطقتنا.

لن نقول ان منظومة حقوق الانسان وهم كما يدعي البعض، لأنها قيمة عليا، ولكن الغرب لايزال دون التقيد بها في كل الحالات خاصة في قضايا كثيرة تتعلق بشعوبنا ومصالحنا الحيوية، وفي مقدمتها قضية وحقوق ومصالح شعبنا الفلسطيني.

صلاح الدين الجورشي
الحياة - ١٩٩٠/٢/٦.

أرقام الهجرة اليهودية تكشف خطرها على الامن القومي برمته

يشعر الفسطينيون في الاراضي المحتلة ان الخطر من الهجرة اليهودية المكثفة الى اسرائيل يهدد وجودهم، على رغم محاولة السلطات الاسرائيلية التقليل من حجم موجة الاستيطان الجديدة واهميتها. ومرد هذا الشعور ان وصول مليون يهودي من الاتحاد السوفياتي خلال سبع سنوات، والذين سيشكلون ٢٥ في المئة من سكان اسرائيل، تترتب عليه نتائج ستؤثر على امكان حل القضية الفلسطينية وطبيعة هذا الحل، وعلى مكانة القدس الاستراتيجية في اي حل سيطرح، اضافة الى ان ايديولوجية تكتل ليكود وسياساته التي استند اليها تخطيطه الاستراتيجي لن تجعل اسرائيل تتخذ من نهر الاردن حدا نهائيا لتوسعها، وهو الامر الذي يضع الامن القومي العربي بدءاً بالاردن موضع خطر.

ارقام... ارقام

بلغ عدد اليهود المهاجرين الى اسرائيل من الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية ابتداء من عام ١٩١٩ حتى بداية عام ١٩٨٩ ما مجموعه مليون و ١١٥٠٠٩ مهاجرين استناداً الى بحث اعده الدكتور صائب عريقات الاستاذ المحاضر في العلوم السياسية في جامعة النجاح في نابلس، وهي نسبة تساوي ما يقارب ٥٠ في المئة من مجموع المهاجرين الذين بدأوا بالوصول الى فلسطين منذ عام ١٩١٩ وحتى عام ١٩٨٩ والذي يبلغ مليونين و٣٠٠ الف مهاجر. وتوزع هذه الاعداد خلال السنوات السبعين الماضية استنادا الى بحث الدكتور عريقات كما يأتي:

الاتحاد السوفياتي	٢٥٧٥٨١
بولندا	٣٣٩٦٨٧
رومانيا	٣١١٣٧٢
يوغسلافيا	١٠٤٨٣
بلغاريا	٤٧٥٠٤
تشيكوسلوفاكيا	٤٠٤٧٥
المجر	٣٨٩٧٧
المانيا	٦٩٤٣٠

وفي حين وصل الى اسرائيل ١٢٩٠٠ يهودي من الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٩، اي ما يعادل ٥٠ في المئة من مجموع الذين هاجروا اليها، توصل الدكتور عريقات الي ان الرقم الاقرب الى التوقعات بالنسبة الى عام ١٩٩٠ هو ١٣٢٥٠٠ مهاجر من الاتحاد السوفياتي، وذلك استنادا الى سجلات وزارتي الداخلية والاستيعاب الاسرائيليتين.

ومقارنة بالعام ١٩٨٩ تشكل هذه الارقام زيادة بنسبة ١١٠٠ في المئة، الامر الذي يعني ان عدد هؤلاء المهاجرين سيصل خلال ٧ سنوات الى مليون يهودي.

ورأى الدكتور عريقات في حديث الى «الحياة» ان اسرائيل في الوقت الذي لم تستطع ان تزرع اكثر من ٦٠ الف مستوطن في مستوطنات الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم فان ازمة الاسكان التي جاءت لتشكل عبئا ثقيلا على الحكومة الاسرائيلية دفعت وزير الاسكان ديفيد ليفي (ليكود) الى تقديم اقتراح الى مجلس الوزراء الاسرائيلي بان تستضيف كل عائلة من المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية عائلة او اثنتين من المهاجرين لمدة ستة اشهر.

ويكمن الخطر الاساسي في رأي الدكتور عريقات ان هذا الحل «الموفق» لاسكان المهاجرين يعطي تكتل «ليكود» التبرير الديموغرافي لمواجهة حزب العمل الذي اعتمد حتى الآن على هذا العامل كحافز للانسحاب من الاراضي المحتلة التي هي «حتى الآن» ذات غالبية فلسطينية.

واذا كان مليونان و٣٠٠ الف مهاجر شكلوا اسرائيل اليوم بعد سبعين سنة، فان السؤال المطروح هوماذا ستكون اسرائيل الغد عندما يضاف اليها مليون مهاجر آخر خلال سبع سنوات فقط؟

واذا كانت سياسة اسرائيل التوسعية وجدت مبررا في الهجرة اليهودية السوفياتية لتهدد الوجود الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، فان الخطر يصبح مضاعفا عندما يتعلق الامر بمدينة القدس. اذ ان استيطان المهاجرين فيها والذي تبرره السلطات الاسرائيلية بان القدس هي عاصمة موحدة لاسرائيل، سيستبعدها من اي حل استراتيجي يطرح يوما ما، كما ان المطالبة بها تصبح قائمة على اسس ضعيفة عند

مقارنة عدد الفلسطينيين فيها بعدد اليهود.

ويرى ابراهيم الدقاق الذي يرأس ملتقى الفكر العربي في القدس المحتلة، وهو كاتب دراسات عدة عن تهويد القدس ان الخطر في زوال الطبيعة العربية للقدس لا يشمل ازدياد عدد المستوطنات المحيطة بها فحسب، وانما يهدد المدينة المسوَّرة، أي البلدة القديمة. ففي حين هجرت سلطات الاحتلال من البلدة القديمة ٢٠ الف فلسطيني منذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم، واصبحت حارة الشرف تعرف بحارة اليهود، فان الضغوط في ازدياد مستمر لاخلاء احياء اخرى في الحي الاسلامي في البلدة القديمة من سكانها الفلسطينيين.

الخطر على القدس

اضافة الى ذلك فان التوازن الديموغرافي لمدينة القدس سيختلف بشكل مؤثر عند اضافة ١٠٠ الف مهاجر جديد اليها ينضمون الى ٢٨٠ الف يهودي في القدس الغربية و٧٠ الف يهودي في المستوطنات المحيطة بها. وعلى رغم ان عدد الفلسطينيين في القدس المحتلة تضاعف منذ عام ١٩٦٧ ليشكل اليوم ١٥٠ الف نسمة، تحاول السلطات الاسرائيلية ايقاف هذا التزايد عند سقف معين هو ان لا يزيد عدد الفلسطينيين في المدينة عن ثلثي عدد سكانها، ويرى الدقاق ان «الانتفاضة اكدت ان القدس ليست موحدة كما يدعي الاسرائيليون ولكن قدرة الفلسطينيين على وقف الامتداد اليهودي اليها محدودة وبالتالي يجب ان لا يترك الامر لهم وحدهم». ويضيف ان «مقابل حفاظهم على عروبة القدس فان وضع الفلسطينيين في المدينة تدنى جدا بحيث اصبح مجتمع القدس الفلسطيني مجتمعاً متخلفاً جداً بعد ٢٣ عاما من الاحتلال الاسرائيلي» ويرى الدكتور عريقات ان الامن القومي العربي بات مهدداً، وأوله الامن القومي الاردني. وهو يعتبر ان مخاوف الاردن من الهجرة اليهودية المكثفة مخاوف لها ما يبررها خصوصا وان احد المنادين بتهجير الفلسطينيين الى الاردن باعتباره فلسطين هو نائب وزير الخارجية بنيامين ناتنياهو الذي عمل مندوبا سابقا لاسرائيل في الامم المتحدة وأحد المرشحين من الجيل الجديد لخلافة اسحق شامير في رئاسة الوزراء. ويقول الدكتور عريقات ان التعامل مع هذه المقولة يجب ان يكون بنفس جدية المحاضرات الشهرية التي يلقيها ناتنياهو امام الاسرائيليين في شأن هذا الموضوع والنشرات التي يوزعها بالآلاف.

ويتساءل الدكتور عريقات: «عندما يكون الامن القومي الاردني في خطر، وبالتالي الامن القومي العربي، فأين الخيار السياسي او العسكري العربي في هذا المجال؟». ويرى في الوقت ذاته ان احدى قنوات العمل بالنسبة الى العالم العربي لدرء خطر التهجير عن الفلسطينيين والحفاظ على عروبة القدس يجب ان تكون ميثاق هلسنكي الذي وقع عام ١٩٧٥. اذ ينص هذا الميثاق الذي وقعه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة واوروبا الغربية على حق اليهود في الهجرة وكذلك على حقهم في اختيار المكان وهو حق انتهك عندما تزامن سماح الاتحاد السوفياتي بهجرة اليهود منه مع اغلاق الولايات المتحدة واوروبا الغربية ابوابها لاستقبال هؤلاء المهاجرين، الامر الذي جعل من اسرائيل الخيار الوحيد امامهم.

رُبى الحصري

الحياة ١٩٩٠/٢/١

جـريـمـة الـعـصـر

على الأقل يجب أن نجعل الدولتين الكبريين.. روسيا وامريكا- تفهمان اننا لسنا اطفالا! وان عليهما ان يكفا عن مخاطبتنا مخاطبة من يخاطب اطفالا.

كانت امريكا تضغط وتقيم الدنيا وتقعدها باسم «حقوق الانسان» لارغام روسيا على فتح ابوابها لهجرة اليهود الروس. وهي تعلم تماما معنى ذلك. ولا تخفى هدفها وهو نقل مليون روسي يهودي الى فلسطين، لانهاء القضية لصالح اسرائيل. استجابت روسيا للضغط -ضعفا أو رضوخاً- وهي ترف نفس المعنى كذلك حين سمحت لليهود بالهجرة، اغلقت امريكا الباب، ليضطر اليهود الروس للذهاب الى اسرائيل، اذ كانوا يفضلون الذهاب الى امريكا.

ماذا نسمع ونقرأ الأن؟

تقول روسيا انها ضد توطين مهاجريها في الضفة الغربية. وانها وقد اعتنقت المفهوم الامريكي لحقوق الانسان لم تعد تملك شيئا! ولكنها ضد توطينهم في الضفة الغربية!

وتقول امريكا لنا وتنشر كلامها في صحفنا انها ترفض استخدام مساعداتها المالية لاسرائيل في توطين اليهود الروس في الضفة الغربية! تحدثنا الدولتان الكبريان بهذا الكلام الفارغ التي ترفضه عقول

بيان صادر عن حركة الجهاد الاسلامي حول أحداث كشمير وأذربيجان

بسم الله الرحمن الرحيم

وسط تواطؤ وصمت دولي تواصلت على مدى الاسبوعين الماضيين مذابح المسلمين في كل من أذربيجان وكشمير في محاولة للقضاء على أمانيهم وطموحاتهم وطمساً لخيارهم العقائدي وهويتهم الاسلامية، وكما في فلسطين المحتلة استمرت انتفاضة الجماهير المسلمة في أذربيجان وكشمير، وكما في فلسطين المحتلة استمر القمع والارهاب وان اختلف الطغاة وتبدلت وجوه الغزاة.

ثلاثة أرباع القرن من القمع الجسدي منقطع النظير والارهاب الفكري وغسيل الدماغ الذي لم يعرف من قبل، لم تستطع أن تغير هوية أذربيجان الاسلامية وانتماء أهلها الى أمة القرآن وللوطن الاسلامي الكبير. وها هو الايمان الكامن في أعماقهم وتحت جلودهم ينفجر بالغضب ماكثاً في الأرض أما الزبد فذهب و يذهب جفاء.

قرابة نصف قرن من البطش والحصار الهندوكي لم تمنع مسلمي كشمير من النهوض لأجل الحرية والاستقلال.

والغريب أن ينفذ السوفييت مجزرتهم في الوقت الذي يتنادون في بالاصلاح واعادة البناء والديمقراطية وفي الوقت الذي يتعامل فيه غورباتشوف مع اعلان «ليتوانيا» بالانفصال بمنتهى الرقة و يذهب بقدميه الى بحر البلطيق محاوراً بينما يرسل دباباته الى بحر قزوين لتسحق الذين لم يعلنوا الانفصال وإنما عبروا عن طموحاتهم وأمانيهم الاسلامية والقومية.

فهل دم «الليتوانيين» مقدس، محرم سفكه لأنهم سكان البلطيق المطل على الغرب، فيما دم المسلمين مهدور في كل مكان بمباركة الغرب، كل الغرب، هل منع يهودي من الهجرة. من روسيا جريمة لا تغتفر بينما قتل المسلمين في أذربيجان عمل رائع، أليس هذا ما عناه الرئيس الأمريكي بوش تعليقاً على ما يدور في أذربيجان وهو يصف كيف يدير غورباتشوف بلاده بطريقة «رائعة»، بل جعل منه «أفضل أمل» لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

إن دماء شهداء الانتفاضة في فلسطين تلتقي اليوم مع دماء شهداء الانتفاضة في كشمير وأذربيجان لتشكل النهر الذي سيروي شجرة النهوض الاسلامي العظيم في مواجهة الشرك والكفر.

إننا من فلسطين المحتلة نمد أكفنا التي تواجه المخرز الامبريالي الصهيوني الى أكف إخواننا التي تواجه المخرز الشيوعي في أذربيجان والمخرز الهندوكي في كشمير.

إن حركتنا - حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين - تعلن باسم شعبنا المجاهد في فلسطين وباسم انتفاضتنا الباسلة وقوفها مع مسلمي كشمير وأذربيجان وتدين كافة أشكال البطش والقمع الهندوكي والروسي كما تؤكد على وحدة الأمة الاسلامية من حول فلسطين لقطع دابر الاستكبار من فلسطين ومن وطننا الاسلامي الكبير.

حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين

٥ رجب ١٤١٠ هـ

٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠

الأطفال! وكأننا لم نسمع عن نظرية الأواني المستطرقة التي يدرسها الاطفال في المدارس الابتدائية.

ان المساعدات الأمريكية تدخل اسرائيل من النوافذ والأبواب ومن تحت عتب الباب ومن المال العام والخاص ومن آلاف الطرق. وهي لن توضع بالطبع أو يوضع جزء منها تحت عنوان توطين المهاجرين الروس.

ولكنهم سيوطنون بالطبع بمساعدة المال الأمريكي اساسا. تحت بنود البناء والصناعة والزراعة والمدارس والمستشفيات. هل يمكن لأمريكا، حتى لو كانت تريد، ان يفرزما يذهب لاسرائيل وما يذهب للمهاجرين الجدد يوما بعد يوم وسنة بعد سنة.

والمهاجرون الروس هل سترسل روسيا جنودا يراقبون من يسكن في الضفة الغربية رأسا ومن يسكن في اسرائيل مكان مهاجر سابق يذهب للضفة الغربية؟..

كلام فارغ. وعيب ان تقوله لنا الدولتان وعيب ان ننشره فهو محاولات تزويق لما يجب ان يواجها به وان يعرفا بوضوح انهما يرتكبان معا، وباسم حقوق الانسان(!) جريمة العصر الصارخة.. وانهما سوف يدفعان الثمن.. ولو بعد مائة سنة.

أحمد بهاء الدين

الاهرام - ١٩٩٠/٢/٣

يوم الشهيد

شعر: محمّد مهدي الجَواهري

يومَ الشـهيد! طريقُ كلِّ مناضلٍ
وعرٌ، ولا نُصُبٌ ولا أعلامُ
في كُلِّ مُنعطفٍ تَلوحُ بليَّةٌ
وبكُلِّ مُفترقٍ يَدبُّ حِمامُ
وحِياضُ موتٍ تلتقي جَنباتُها
وعلى الحياضِ منَ الوفودِ زحامُ
وأشباحُ لِمُرتعدي الحشا
برمٌ بها، ولِمُحربينَ هُيامُ
بكَ بعدَ مُحتدمِ النضالِ سينجلي
ممَّا ابتدأتَ منَ النِّضالِ خِتامُ

سَيُجازُ شهرٌ بالعَناءِ وآخرٌ
ويُخاضُ عامٌ بالدِّماءِ وعامُ
ستطيرُ في أفُقِ الكفاحِ سواعدٌ
وتَطيحُ في سُوحِ الكرامةِ هامُ
ستثورُ مِن رَهجِ اللُّهاثِ عجاجةٌ
ويهبُّ من وهجِ الشَّكاةِ قتامُ
سَيُعالجُ الباغي بنضحٍ من دمٍ
حتى تُسكِّنَ شَهوةٌ وغُرامُ
لا بدَّ من نارٍ يروحُ وقودَها
منّا ومنهُ غاربٌ وسَنامُ

انتصار الارادة

اكسريدي..
أنا لن اذل ولن ألين
أكسريدي..
سأظل مرفوع الجبين
قسماً بزهر البرتقال
قسماً بعطر الياسمين
قسماً بكل مشرد
سأرد كيد المعتدي
سأقاوم الحقد الدفين
بصدوركم يا غاصبين

• • •

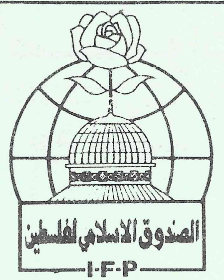
قسماً باولى القبلتين
مسرى الرسول «محمد»
عن مطلبي لن انثني
سأظل مرفوع الجبين
لن انحني...
قسما بطهرك مسجدي
قسما بيافا والجليل
قسما بقدسي والخليل
قسما باذنا...
«بالسموع»... «و يعبد»
قسما باطفال صغار ابرياء
أضناهم برد الشتاء
يتحلقون هناك حول الموقد
لن انثني عن مقصدي

• • •

اكسريدي...
قد خاب فألك أيها الغازي
فأنت المعتدي...
كبل يدي...
أنا لم اعد اخشى السلاسل والقيود
انا سوف اخترق الحواجز والسدود
مهما حشدت...
من البنادق والمدافع والجنود
لا بد يوما ان اعود
بيدي البيارق والبنود
رايات نصري سوف اغرسها
على تلك الروابي والنجود
فأنا مع النصر المؤزر موعدي

عقل القادري

الصندوق الاسلامي لفلسطين



ISLAMIC FUND FOR PALESTINE

بسم الله الرحمن الرحيم

[يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون] صدق الله العظيم.

تقترب إنتفاضة شعبنا الفلسطيني المسلم من نهاية عامها الثاني وفي خضم أشهر الجهاد والمواجهة الطويلة عانى الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل ـ وما يزال ـ معاناة اقتصادية لا توصف، سواء على مستوى نقص فرص العمل وضعف حركة السوق أو نتيجة لسقوط عدد كبير من الشهداء، وتعرض الآلاف للاعتقال والسجن. وان كانت الامة الاسلامية غير قادرة بعد على حشد ملايينها لنصرة فلسطين وبيت المقدس فهي مطالبة ببذل ما تستطيع من مال وجهد خارج فلسطين لدعم جهاد الشعب الفلسطيني ونصرة قضية الاسلام في مواجهة العدو الصهيوني ومن يقفون خلفه.

● وقد تداعت فئة من ابناء الاسلام في فلسطين والمنطقة العربية لتأسيس الصندوق الاسلامي لفلسطين آملين ان تتحرك جماهير الامة الاسلامية في كل مكان كل بما يستطيعه لاداء واجب النصرة والعون لمسلمي فلسطين.

● وستحرص اللجنة المشرفة على الصندوق ما استطاعت وما اعانها الله عز وجل على ان تصل المساعدات المرسلة عن طريقه الى أيد أمينة في فلسطين المحتلة، وأن توزع على المستحقين بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، مقدمين مبدأ الحاجة على كل مسألة أخرى، آملين أن يستطيع الصندوق تأسيس مراكز معروفة له في دول الطوق، التي يسهل الوصول لها من فلسطين المحتلة، ان سمحت السلطات العربية بذلك.

● هذا وستشمل مصارف الصندوق في المرحلة الاولى :

١ ـ أسر الشهداء والاسرى

٢ ـ رعاية الجرحى وأهلهم.

٣ ـ الأسر بدون عائل

٤ ـ الأسر ذات الضائقة والحاجة الاقتصادية الملحة.

٥ ـ الطلاب الدارسين داخل الارض المحتلة، ذوي الحاجة للمساعدة والمضطرين للدراسة في غير مدن اقامة ذويهم.

● وفي مرحلة قادمة، ان توفرت الموارد الكافية، يأمل الصندوق أن يمد نطاق عمله لمساعدة المؤسسات الاسلامية والمساجد، والمؤسسات الطبية والاجتماعية والتعليمية، والمشاريع الاقتصادية التي تدعم صمود شعبنا واستمراره في بلاده، والطلاب الدارسين في الخارج من أبناء الوطن المحتل الذين انقطعت مواردهم وينوون العودة للعمل في الضفة القطاع.

● هذا وسيقوم الصندوق بنشر مجموع موارده والمجالات التي صرفت فيها في فترات زمنية مناسبة.

● ان المسلمين في كل مكان مدعوون لارسال حوالاتهم المصرفية الى :

أولاً :

I.F.P.

Account Number C4 - 929 330 N.E.

SWISS BANK CORPORATION

Succursale de Cornavin

Place de Cornavin 10

SWITZERLAND

ثانياً أو الى :

I.F.P.

Account Number 1469 501 8642

First Union National Bank

Jacksonville - Florida

U.S.A.

ثالثاً : وعلى الراغبين في ارسال صكوك مصرفية (شيكات) أن يسجلوها لأمر I.F.P. على أن ترسل على العنوان البريدي التالي :

ICP

P.O. BOX 82009

Tampa - Florida 33682 - 2009

USA

هذا وستعلن في القريب العاجل عدة أرقام حساب وعناوين أخرى للصندوق في المنطقة العربية.

● الاسلام وفلسطين *Islam and Palestine*

● نشرة غير دورية تهتم بشؤون الاسلام والقضية الفلسطينية

● تصدر عن: دار الجذور للطباعة والنشر

● ترسل الاشتراكات والصكوك باسم: The Roots

● الاشتراك السنوي ١٢ جنيهاً استرلينياً أو ٢٠ دولاراً أميركياً

● المراسلات والاشتراكات على العنوان التالي:

The Roots P.O. Box 4375

Nicosia *CYPRUS*

وجميع المراسلات والاشتراكات في الأميركيتين على العنوان التالي:

ICP

P.O. BOX 82009

Tampa - Florida 33682 - 2009

USA

IMP. CEDI. Firminy